

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٥١

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال.

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/59/332)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/59/93، A/59/374)

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/59/121)

مشروع قرار (A/59/L.24)

أذكر أعضاء الجمعية العامة بأنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بتوصية من المكتب، إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الثانية.

كما أود أن أذكر الأعضاء بأنه كما ورد في برنامج عمل الجمعية العامة والجدول الزمني للجلسات العامة (وثيقة A/INF/59/3/Rev.1)، سيجري النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٣٩ من جدول الأعمال، "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، في مناقشة مشتركة مع البند ٢٧ من جدول الأعمال، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين"، يوم الأربعاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

السيد فان دين برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

لي عظيم الشرف أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة للانضمام إليه، بلغاريا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالبند الفرعي

(ب) من البند ٣٩ من جدول الأعمال، "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان أو المناطق"، أود أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن أزمة دارفور لم تعرف نهايتها بعد؛ والوقت ينقضي أمام أناس آخرين أكثر. أشاد الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمحاولات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين وتنسيق العمل الإنساني. وإننا نشهد حاليا تحسنا كبيرا في إتاحة سبل الوصول وعملا أحسن تنسيقا بكثير. غير أن المعاناة الإنسانية في دارفور ما زالت مروعة، والتقدم بطيء جدا. ويناشد الاتحاد الأوروبي حكومة السودان وأطراف الصراع الأخرى توفير حماية أفضل للسكان المدنيين. كما يحث الاتحاد الأوروبي المجتمع الدولي على فعل ما لم نفعله في البداية وبصورة كافية، وهو جعل عمليات الإغاثة ممكنة من الناحية المالية.

كما قلت، ينبغي أن يكون التنسيق شاملا بدلا من أن يكون مقصورا على بعض أصحاب المصالح. وفي السنوات الأخيرة، ظلت المناقشة المتعلقة بالعمل الإنساني والتنسيق بصفة رئيسية مناقشة بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المانحة. وقد حان الوقت لكي يشارك الآخرون في المناقشة بشكل أكثر انتظاما، لنسعى جاهدين إلى توصيل المساعدات بشكل أكثر فعالية وتحقيق نتائج أكثر استدامة.

أولا، أود إلقاء نظرة على الروابط بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي. وتجربنا التطورات الجارية في العديد من البلدان والأقاليم على القيام بذلك. ويتعين علينا تحقيق الانتقال من المساعدة الطارئة إلى التنمية في بلدان مثل أفغانستان وليبيريا وأنغولا، لمنح شعوب هذه البلدان آفاقا جديدة. وعلى الرغم من أننا ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، فعندما يتعلق الأمر بالانتقال، يرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وينبغي، خلال المرحلة الانتقالية، أكثر منه خلال مرحلة الإغاثة، أن تتاح للحكومات الوطنية الفرصة

وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة، المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن قضية التنسيق الإنساني في لب النقاش المتواصل بشأن تحسين جودة وفعالية المساعدة الإنسانية. ووضع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب آخرين، التنسيق على رأس جدول أعماله الإنساني. ومع ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن التنسيق الإنساني يجب ألا يقتصر على الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وحدها. وتتطلب منا الاستجابة الفعالة للتحديات الإنسانية اليوم أن نوسع رؤيتنا وأن نضم شركاءنا السياسيين والعسكريين والإنمائيين إلى نقاشنا بشأن القضايا الإنسانية.

وإذ نصرف الاهتمام إلى قضية التنسيق الإنساني، فإنه اثناء الأزمات الإنسانية يكتسي التنسيق أهمية عليا أكثر من أي حالة أخرى. فالتنسيق الجيد ينقذ الأرواح بالمعنى الحرفي للكلمة. وأعتقد حقا أنه يمكننا أن نهني أنفسنا بالتقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال بالذات في السنوات الأخيرة. وأشار إلى عملية النداءات الموحدة والطريقة التي كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقود بها تنسيق المسائل الإنسانية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يحدد هنا تأكيد التزامه بإجراء عملية النداءات الموحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب بوضوح عن دعمنا لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يان إيغلند، ولجهوده الدؤوبة ليس في معالجة المعاناة الإنسانية فحسب، وإنما في جعل باقي العالم يعالجها كذلك. وعمله ليس فيما يتعلق بأزمة دارفور وحدها، وإنما كذلك في شمال أوغندا وكولومبيا أمثلة جيدة في هذا الصدد.

الاتحاد الأوروبي أن يبني على خبرة المنظمات غير الحكومية، كما يريد زيادة إشراكها في تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن الوسائل التي تتيح القيام بذلك، ضمان أن تشمل المناقشات، في إطار الفرق القطرية للأمم المتحدة، كل الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عند الاقتضاء.

إن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة من رموز تحسين التنسيق وتوسيعه. ويقبل الاتحاد الأوروبي مفهوم البعثات المتكاملة كنهج أكثر تجانساً وأكثر فاعلية لمواجهة الأزمات. غير أنه من الواضح أن بعض البعثات تنطوي على الخطر المتمثل في النظر إلى أعمال الأمم المتحدة في المجال الإنساني كجزء من برنامج سياسي أوسع. وبالتالي، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تنظيم البعثات المتكاملة بحيث لا يُساء فهم الطابع المستقل وغير المتحيز والحايد للجزء الإنساني من البعثة.

لقد أصبح أمن موظفي المساعدات الإنسانية معرضاً للخطر أكثر من ذي قبل. وعلينا أن نجد إجابات للتهديدات الأمنية الجديدة التي نواجهها في العراق وأفغانستان وفي أماكن أخرى. فتغير البيئة الأمنية واستجابة الأمم المتحدة للتحديات الأمنية الجديدة مهمة للغاية بالنسبة لمستقبل المساعدة الإنسانية. لقد شهدنا زيادة غير مسبوقه في الهجمات على العاملين في مجال الإغاثة وفي عدد الخسائر، كما أُجبرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تعليق عملياتها في بلدان مختلفة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بفرصة مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة. ونحن نقر بأنه، على الرغم من أن الحالة تكون أكثر تهديداً في بعض الأزمات مقارنة بغيرها، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار التهديدات الجديدة على نطاق العالم. ولهذا، نرحب بعمل الأمم المتحدة الرامي إلى إعادة تقييم الحالة الأمنية المتغيرة والتوصل إلى إجابات

والوسائل لتحمل مسؤولياتها، وأن تتاح للمجتمع المدني الفرصة والقدرات اللازمة لتقديم مساهمته الإيجابية في إعادة بناء البلدان بعد انتهاء الصراع. وإذا ما قامت الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهذه الأدوار، ينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على الدعم وبناء القدرات.

من الواضح أن المزيد من التمويل مطلوب لأغراض الانتقال وإعادة البناء، ولو مجرد منع البلدان من العودة إلى الصراع. وإننا نفتقر هنا إلى آليات التمويل الجيدة التأسيس للأغراض الإنسانية والإنمائية. ويدرك الاتحاد الأوروبي ذلك ويعمل لإيجاد سبل تحسين أدائه في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وسيوجهنا مفهوم اللجنة الأوروبية الذي يربط الإغاثة بالتنمية في هذا الصدد.

وينبغي للتنسيق الإنساني ألا يشمل الحكومات الوطنية والمحلية فحسب، بل مما له أهمية مماثلة الاستماع إلى السكان المتضررين أنفسهم، ليس من طرف الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فحسب، ولكن من طرف حكوماتهم أيضاً. وقد ظللنا نركز حتى الآن، في حالات كثيرة للغاية، على العمل من أجل الشعب وليس على العمل مع الشعب. وبلاستماع بشكل أفضل إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والسكان المتضررين والتنسيق مع هذه الجهات بشكل أفضل، وبناء القدرات المحلية، بوسعنا أن نضمن وجود ملكية للأمر ومشاركة أفضل، وزيادة في الفرص لتحقيق نتائج مستدامة.

وينبغي الاستماع بشكل أفضل لأصوات المنظمات غير الحكومية، سواء كانت دولية أو وطنية، مثلاً في إطار عملية النداءات الموحدة وخطة العمل الإنسانية المشتركة. فكثيراً ما كانت المنظمات غير الحكومية حاضرة في مناطق الأزمات لفترات أطول من الأمم المتحدة ويمكن أن تكون أكثر إلماً بالحلول الملائمة للسكان المعرضين للخطر. ويريد

قطاع آخر. ويرر هذا التوزيع المتفاوت طلب الأمم المتحدة المزيد من التمويل غير المخصص، وهذا يبرر بدوره طلبنا تقييم الاحتياجات بشكل أفضل ومتماثل. والاتحاد الأوروبي، الذي يشارك في عملية العطاء الصالح للمساعدة الإنسانية، يبحث بترو عن التمويل وفق الاحتياجات. ولكي تجلب وكالات الأمم المتحدة المزيد من التمويل، ينبغي لها أن تقوم بالتنسيق وتحديد الأولويات وضمان الجودة بشكل أفضل.

تسبب الكوارث الطبيعية كل عام سقوط ضحايا ومعاونة أكثر مما تسببه الأزمات التي يحدثها الإنسان. كما أنه يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه ستكون هناك زيادة في عدد الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف في المستقبل. ولهذا الأسباب ولأسباب أخرى، يرحب الاتحاد الأوروبي بتحديد الاهتمام بالاستجابة للكوارث من طرف منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ونساند أيضا عمل الأمانة من أجل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وخصوصا جهودها الرامية إلى الإعداد لمؤتمر كوبي المعني بالتخفيف من الكوارث. ونحن نرى أن القرار الرامي إلى تركيز المؤتمر على بناء القدرات والتأهب وآليات المواجهة والملكية هو قرار صائب لأن ذلك سيحد من الأضرار والخسائر في الأرواح في الأجل الطويل. لقد آن أوان تحويل الانتباه من الإغاثة في حالات الكوارث إلى الحد من الكوارث، وإعطاء دور هام للحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي وللشعب في المناطق المعرضة للكوارث.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بفشل المجتمع الدولي في تخصيص استثمارات كافية للاستعداد للكوارث والحد منها. وربما يثبت أن الاستثمار في هذين المجالين أقل كلفة من الاستجابة للكوارث. إلا أن هذا الاستثمار ينبغي أن يقترن بإيلاء الحكومات الأولوية لسياسات الحد من الكوارث فضلا عن تنفيذ تلك السياسات.

جديدة. غير أن الاتحاد الأوروبي يبحث على ألا يتحول التدبير للمخاطر إلى نفرة من المخاطر. فالنفرة من المخاطر ستؤدي إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة، مما سيؤثر بالتالي على مصداقيتها.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن احترام القانون الإنساني الدولي ليس فقط أفضل سبيل لوضع حد لمعاناة الأبرياء من الشعوب الداخلة في الصراعات، بل أنه أيضا أفضل حماية لموظفي الإغاثة. ولضمان سلامة موظفي الإغاثة، من الأساسي فصل العمل الإنساني والمسؤولية الإنسانية عن الأطراف الفاعلة العسكرية والسياسية بشكل واضح. لذلك، ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء التجانس بين سياساتها وأعمالها العسكرية والإنسانية، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، كما ينبغي لها أن تشجع الحوار بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية، بصفة عامة. وإننا نرحب، في هذا الصدد، بالورقة المرجعية الجديدة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العلاقة المدنية - العسكرية في حالات الطوارئ المعقدة.

أود الآن أن أتحدث بإيجاز عن التمويل. يبرز تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نصف السنوي لعام ٢٠٠٤ عددا من الاتجاهات المنبهة للأذهان في هذا الصدد. فحتى الآن في سنة ٢٠٠٤، يبدو أن التمويل الإنساني المتوفر أقل قدرا منه مقارنة بالسنتين الماضيتين. وللأسف، كان الأمر يتطلب حدوث أزمة رئيسية جديدة لزيادة المستوى العام للتمويل. وناشد كل الدول والحكومات المساعدة على التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية وتحويل تعهداتها إلى مدفوعات.

والأهم من ذلك، من وجهة نظر التنسيق، هو التوزيع المتفاوت للتمويل، بتمويل بعض المناشدات تمويلا أفضل من طلبات أخرى أو تغطية قطاع تغطية أفضل من

الضرر الذي تلحقه بالبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تعرضت لمثل هذه الكوارث. لذا فإن من الأهمية بمكان أن ندرس الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين قدرة البلدان المتضررة على الاستجابة ولتحسين المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأسرة الدولية في هذا الإطار.

أود أنؤكد هنا على أن المبادئ التوجيهية التي احتوى عليها مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تشكل المحور الأساسي للمساعدة الإنسانية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين. إذ يجب أن تكون مبادئ الحياد والإنسانية والتزاهة التي حددها القرار ١٨٢/٤٦ الدليل الذي ينبغي أن تسترشد به كافة الإجراءات المتخذة في المجال الإنساني. إن من الأساسي بمكان ألا يكون للعمل الإنساني أي صبغة سياسية وأن يقدم بناء على طلب الحكومة المعنية بالأمر. لقد كانت هذه المبادئ وستبقى أساسا لكل الاستجابات لطلبات الإغاثة في حالات الطوارئ. وينبغي أن تكون هذه المبادئ معيارا تقاس به فعالية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ومن الأطراف الفاعلة الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية الرئيسية عن تنظيم المساعدة الإنسانية وإيصالها تقع على عاتق الدول المعنية. كما أن من الأساسي أن يتم بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. ويتعين على الدول التي يحتاج سكانها إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أن تسعى إلى تيسير عمل المنظمات الإنسانية، خاصة في مجال ضمان إيصال الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، يظل تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة أحد أكثر السبل فعالية وأقدرها على الاضطلاع بتقييم سريع للوضع، وتنسيق للاستجابة المبدئية، نظرا لأن المستجيبين المحليين هم أكثر قدرة على التغلب على العديد من العقبات التي يمكن أن تعيق

وفيما يتعلق بموضوع معالجة عواقب الكوارث، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على الدور الرائد الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة الجاهز لتقييم الكوارث والتنسيق والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وقد تم مؤخرا وضع اتفاق للتعاون بين أجهزة الأمم المتحدة القائمة وآلية الاتحاد الأوروبي الجديدة للاستجابة للكوارث. وإننا نتطلع إلى رؤية تنفيذه في الميدان.

السيد النصر (قطر): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، نود أن نعرب للأمين العام عن عميق تقديرنا للوثيقتين المقدمتين في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ج) من البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" وعلى وجه الخصوص التقرير الوارد في الوثيقة A/59/374 المعنون، "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التقرير الوارد في الوثيقة A/59/374 يشكل أساسا جيدا لمناقشتنا، وقد قدم التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن التقدم المحرز في تحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية واستكمال أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧ والقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

تمثل المشاكل التي تترتب على الكوارث الطبيعية موضوعا بالغ الأهمية للبلدان النامية وذلك بسبب ما تخلفه من آثار طويلة الأجل على السكان المتضررين فضلا عن

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد على ضرورة ألا تؤثر التبرعات المقدمة لأغراض المساعدة الإنسانية سلبا على الموارد المخصصة للتعاون الدولي من أجل التنمية.

وعملا بالممارسة المتبعة في الدورات السابقة، ستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار حول التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وتشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بسعادة غامرة تجاه الدعم المتزايد الذي حظي به مشروع القرار وتتطلع إلى تعاظم التوافق الدولي في الآراء هذا العام. إذ أن هذا التوافق في الآراء يشكل رسالة أمل نوجهها إلى الذين يعانون من الكوارث الطبيعية عاما تلو العام.

السيدة راوز (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية): أشرف بالتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم) عن هذا البند من جدول الأعمال. وبينما تؤيد كاريكوم البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنها تود أن تبدي الملاحظات الإضافية التالية.

تود كاريكوم أن تشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال وأن تشكر أيضا السيد جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على العرض الذي قدمه أمام المكتب أمس.

لقد دمرت الأعاصير المنطقة الكاريبية في الأشهر القليلة الماضية. فلم تسلم أية دولة تقريبا من الدمار ابتداء بترينيداد وتوباغو في الجنوب وصولا إلى جزر البهاما في الشمال. وأصيبت كل من جزر البهاما وكوبا بأكثر من إعصار، بينما تعرضت جامايكا إلى خراب كبير في الممتلكات وإلى خسائر اقتصادية. ومع ذلك، كان البلدان

الاستجابة السريعة. وبينما قد لا يكون بالإمكان منع حدوث الكوارث الطبيعية، فإنه يمكن للإنذار المبكر والتأهب أن يساعد على التخفيف من آثارها، خاصة بالنسبة للمعاناة الإنسانية التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية.

إن لاستخدام تكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد أهمية في مجال منع حدوث الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها. وعليه، فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا الخاصة بنظم الإنذار المبكر ونقلها إلى البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية. كما أن من الأهمية بمكان تعزيز القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطوير نظم الإنذار المبكر لتجنب آثار الكوارث الطبيعية أو التخفيف من حدتها.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة إلى توزيع أكثر إنصافا للمساعدة الإنسانية بين حالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها تلك التي تستمر لفترات طويلة. وقد لوحظ أن المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة كانت وفيرة. وما أن خفتت أضواء وسائل الإعلام شحت الموارد، خاصة في مناطق معينة حين تبدأ المهمة الأصعب، ألا وهي مهمة إعادة الإعمار.

وفي هذا الصدد، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي خاصة عبر الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف في تقديم المساعدة في كافة مراحل الكارثة: من الإغاثة إلى التخفيف ثم إلى التنمية. بما في ذلك عبر تقديم الموارد الكافي. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا على ضرورة أن يراعي المجتمع الدولي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى حاجات الناس الفورية.

وكان النداء السريع الذي نظم في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر واستهدف مساعدة هايتي وغرينادا، مفيدا في إلقاء الضوء على المشاكل وفي الحصول على المساعدة لهاتين الدوليتين - الأمة.

ويحدونا الأمل بأن تدفع الأموال التي وعدت بها منظمة النداء السريع، ومؤتمر المانحين في واشنطن، العاصمة، بالسرعة الممكنة. وعندما يتمزق نسيج بلد، تصبح المساعدة الفورية ضرورية - ليس لتوفير مواد الإغاثة العاجلة للسكان فقط، ولكن أيضا لبدء عملية إعادة البناء. وترى كاريكوم انه ينبغي للأمم المتحدة تعزيز وسائل الحصول على الأموال التي وعدت بها مجتمع المانحين البلدان التي تمر في أزمات، ووسائل استخدام هذه الأموال.

ونعتقد، استنادا إلى تجربة غرينادا، انه من بالغ الأهمية أن تضع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة آلية تتمكنها من تنفيذ برامجها في الوقت المناسب ودفع المبالغ بسرعة أكبر.

ونظرا لأهمية هذه المسألة، نود أيضا أن ندعو لتعزيز التعاون والتعامل بين وكالات الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، وهي الوكالة المسؤولة عن إدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي.

وقد وفرت الأمم المتحدة ووكالاتها، بمرور الوقت، دعما بالغ الأهمية لبلدان الكاريكوم التي تضررت من كوارث طبيعية. وساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في التخفيف من آثار الكوارث، وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات دعما لبرنامج مونتيسيرات لإعادة التوطين بعد حالة الطوارئ. وكاريكوم ممتنة للدعم المتلقي خلال الوقت، وهذا البيان يهدف إلى التعبير عن الشكر وعن الأمل أيضا

البلدان تعرضا لأكثر قدر من الخسائر في منطقتنا هما غرينادا وهايتي.

ففي هايتي، تسبب إعصار جان بفيضان واسعة ومقتل أكثر من ٩٠٠ ١ شخص في غونايفس، وأصاب ٩٠ بالمائة من سكان المدينة. وأصبحت غونايفس مقطوعة تماما، وعانت على نطاق واسع من نقص حاد في الطعام والماء والسكن وغيرها من الاحتياجات الأساسية للحياة. ولحسن الطالع، كما نعرف جميعا، كان للأمم المتحدة فعلا حضور قوي في هايتي، وكانت وكالاتها المختلفة قادرة على تعبئة مواردها بسرعة وتوفير الإمدادات الأساسية من الطعام والماء علاوة على مأوى طوارئ للسكان المتضررين.

وقد تعرضت غرينادا لتدمير كبير نتيجة مرور إعصار إيفان في أرضها في ٧ أيلول/سبتمبر وعانت من أكثر الفترات ترويعا بعد ذلك. وقد قدمت بلدان الكاريبي المجاورة المساعدة لغرينادا، لكن حجم الدمار في ذاك البلد فاق قدرة هذه البلدان على التعامل وحدها مع ما حصل بشكل مرض.

لقد تحولت غرينادا خلال ساعات من بلد نام متوسط الدخل يتمتع بأجهزة حكومية إدارية جيدة إلى أرض مدمرة. إنه لمن السخرية والأسى أن يحتاج الأمر إلى موسم من الأعاصير المدمرة كي تبرهن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما أكدته مرارا بأنها تحتاج إلى معاملة خاصة وتفضيلية، بسبب ضعفنا أمام الكوارث الطبيعية من جملة أمور أخرى.

وقد استجابت وكالات الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي بسرعة وفعالية لحالات الطوارئ الإقليمية. وقد أدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوره التنسيق بشكل يستحق الثناء، فيما استجاب كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الموسعة في السودان براهين واضحة على الالتزام المحدد للقادة الأفارقة بتمكين الاتحاد الأفريقي من إثبات وجوده في القارة.

ولذلك، ننتظر، بتطلعات كبيرة، أن ينشر في أسابيع قليلة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ونتوقع أن يتم تناول العديد من المسائل البارزة في مناقشة اليوم على النحو الواجب.

وخلال مناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال لا يسعنا إلا أن نتذكر الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا في سنة ١٩٩٤، والتي تطلبت بوضوح تدخلا إنسانيا عاجلا من جانب المجتمع الدولي. إن عواقب جهودنا الفاشلة ما زالت تقض مضجعنا حتى في وقتنا الحاضر لأننا نراها في عيون الناجين، من قبيل الأيتام والأرامل وضحايا العنف الجنسي والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وفي هذه القاعة بالذات، تجدد أمل الضحايا والناجين على حد سواء من خلال احتفال تذكاري جيد أقامته الجمعية العامة الماضية، حين بعثت برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لم ينس ولن ينسى الأحداث المأساوية في رواندا، وأن الأهم من ذلك هو أن المجتمع الدولي سيضمن عدم تكرار مثل هذه الأعمال الشنيعة مرة أخرى في أفريقيا أو في أي جزء آخر من العالم.

ولعلنا نتذكر أنه على أساس قرار صادر عن الاتحاد الأفريقي اتخذت هذه الهيئة العالمية بالإجماع القرار ٢٣٤/٥٨ الذي قامت بموجبه بتسمية السابع من نيسان/أبريل اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي نفس القرار فإن الجمعية بالإضافة إلى ذلك:

”تشجّع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ذات

بأن تستفيد شعوب منطقتنا من الآلية المقترحة لتعزيز التعاون والتعامل مع الوكالات الإقليمية.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التعازي العميقة التي يبعث بها شعب بلدي إلى الشعب الفلسطيني، على وفاة قائده الرئيس عرفات. وندعو الله عز وجل أن يساعد الشعب الفلسطيني، وأن يسطع نورا أبديا على بطله الراحل.

وبالانتقال إلى المسألة المعروضة علينا اليوم، وبالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أرحب بالجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة والرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. وبالنسبة إلينا في أفريقيا، فإن سجل الصراعات في القارة الذي لا نحسد عليه يبرز أهمية اتساق وتنسيق السياسة بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة في تسليم المساعدة الإنسانية. ومهما قلنا لن نغالي في التأكيد على أهمية الدور المحوري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونواصل في أفريقيا الأسف لوجود فجوة بين الإغاثة والتنمية، وهي الفجوة التي يجب التصدي لها لضمان انتقال سلس من المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ إلى التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع. وما زلنا في أفريقيا نأسف أيضا للنقص في القدرات المحلية الوافية بغرض ضمان الاستمرار في تلبية الحاجات الطويلة الأجل للسكان المتضررين.

وقد شهد العقد الماضي صراعات متزايدة العنف، وتحديات إنسانية معقدة. وحيال تلك الحقائق الواقعة، شرع الاتحاد الأفريقي بإصلاحات مؤسسية وسياسية للتصدي لتلك التحديات في القارة في إطار وثيقته التأسيسية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). إن جهود الاتحاد الأفريقي في بوروندي، ومؤخرا في إقليم دارفور في السودان، من خلال إنشاء لجنة وقف إطلاق النار والبعثة الأفريقية

ويعتزم الاتحاد الأفريقي أن يتقدم بقرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الأسابيع القادمة، يهدف إلى ضمان توجيه المساعدة الوافية بغرض الدعم المقدم للضحايا الذين نجوا من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا. ويقدر الاتحاد الأفريقي الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، كما حدث في العام الماضي.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالانكليزية): يود وفد الصين أن يشكر ممثل قطر على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويود وفد الصين أيضا أن يشكر الأمين العام على التقارير التي قدمها في إطار هذا البند والواردة في الوثائق (A/59/93 و A/59/332 و A/59/374، من بين وثائق أخرى. وتغتنم الصين هذه الفرصة لكي تعرب عن تقديرها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي قام، تحت قيادة وكيل الأمين العام، السيد جان إيغلاند، ببذل الجهود الكبيرة لتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وقد لاحظ وفد بلدي أن الأمين العام ذكر في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/93) كثيرا من الوقائع والأرقام في نظراته العامة وتقييمه للمساعدة المقدمة في العام الماضي. وأشار التقرير إلى أن الكوارث الطبيعية ما زالت تشكل خطرا عالميا، وأن الصراعات المسلحة المتكررة ومحنة عشرات الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا، بالإضافة إلى الخطر الذي يشكله الانتشار المحموم لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد جعلت تقديم المساعدة الإنسانية يثير تحديات أكبر.

إن الزيادة التي حدثت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتنوع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بما في ذلك القوات المسلحة والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص، تؤكد على ضرورة تعزيز التنسيق. وينبغي

الصلة على النظر في تعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤.

واستنادا إلى قرار الجمعية العامة قام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في أديس أبابا في تموز/يوليه من العام الماضي، باتخاذ المقرر EX.CL/Dec.154(V) الذي طلب فيه من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الدولي للشخصيات البارزة الذي عيّنته منظمة الوحدة الأفريقية، والتوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، الذي طلبه الأمين العام - والمعروف أيضا باسم "تقرير كارلسون".

ولذلك فإنني أود في هذا الخصوص أن أبرز في مناقشة اليوم، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تلك المناقشة التي نعتقد في الاتحاد الأفريقي أنها المنتدى الأنسب، محنة الضحايا الذين نجوا من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، ولا سيما الأيتام والأرامل وضحايا العنف الجنسي، وأن أدعو إلى التعريف بهذه المحنة. إن الاتحاد الأفريقي على اقتناع بأن البرامج ذات الموارد الجيدة والفعالة لتقديم المساعدة للضحايا الذي نجوا من الإبادة الجماعية لن تعمل على استعادة كرامتهم فحسب، ولكنها ستساعد أيضا على تعزيز المصالحة وتضميد الجراح في رواندا.

وفي هذه المرحلة أود أن أعرب، باسم الاتحاد الأفريقي، عن التقدير لمجتمع المانحين ووكالات الأمم المتحدة على المساعدة التي قدموها حتى الآن لحكومة وشعب رواندا منذ وقوع الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، انضمت الصين إلى الاتفاقية المعنية بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبعد ذلك شاركت الحكومة الصينية في أنشطة تعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وفقا لأحكام الاتفاقية. وستعمل الصين مع الدول الأطراف الأخرى للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

إن الصين بلد معرض للكوارث، فهو يتعرض كثيرا للزلازل والحالات الجفاف والفيضانات والكوارث الأخرى، ويعاني من حدوث خسائر فادحة نتيجة لذلك. ففي العام الماضي خسرت الصين خسائر اقتصادية مباشرة تقدر بأكثر من ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، نتيجة للآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية. وبالرغم من ذلك قامت حكومة الصين، في حدود قدراتها ومن خلال القنوات الثنائية، بتقديم سلع الإغاثة الإنسانية وتلك التي تقدم في حالات الطوارئ من قبيل الغذاء والأدوية وشبكات الوقاية من البعوض والخيام والبطاطين للبلدان النامية المتضررة بالكوارث. وفي العام الماضي انضم فريق الإنقاذ الصيني إلى جهود البحث والإنقاذ في بام بإيران، في أعقاب الزلزال الذي وقع هناك. وتبين أنشطة المساعدة هذه بكل وضوح تعاطفنا وتضامننا مع الحكومات والشعوب المتضررة بالكوارث وصادقتنا لها.

إن وفد الصين يؤيد اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية في المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الكوارث الطبيعية. وسيساعد هذا الاقتراح في زيادة قدرة البلدان المتضررة على الاضطلاع بجهود الإنعاش والتعمير.

نحن على استعداد لمشاطرة خيراتنا في مجالات من قبيل إدارة الكوارث وتحسين قدرات البحث والإنقاذ

التأكيد على أنه عند تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يسترشدا بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز المحددة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وأن تُقدم هذه المساعدة بناء على طلب من الدول المتضررة وبموافقتها، وأن تُحترم رغباتها وثقافتها وتقاليدها.

إن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة أدت إلى زيادة الطلب على المساعدة الإنسانية. وإن التمويل الوافي بالغرض شرط أساسي لتنفيذ أنشطة المساعدة. كما أن عملية النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور هام في توفير التمويل الإنساني. ومع ذلك مما يقلقنا ما حدث في السنوات الأخيرة من انخفاض مستمر في الموارد التي جُمعت من خلال تلك القناة، ونعرب عن أملنا في أن يقوم مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ببذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد. وفي الوقت ذاته نناشد مرة أخرى البلدان المانحة التي تستطيع أن تقدم مساهمات أكبر للمساعدة الإنسانية أن تفعل ذلك.

لقد أصبحت مسألة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة تثير القلق المتزايد. ومنذ العام الماضي ما زال موظفو الأمم المتحدة العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يتعرضون للهجوم ويُؤخذون كرهائن ويُحتجزون فترات طويلة. وفي عملية الهجوم بالقنابل على مكتب الأمم المتحدة في العراق في العام الماضي، قدم ٢٤ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعراق، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، حياتهم ضحية، بينما جرح كثيرون آخرون. وقد عانت الأمم المتحدة الكثير من الخسائر المدمرة بما في ذلك الحادث. وإن الوفد الصيني ليدين بشدة مثل هذه الأعمال الإرهابية.

نرى أن الحتمية الإنسانية التي تفرض التخفيف من المعاناة أينما تحدث قد أدت بالوكالات والمنظمات الإنسانية إلى زيادة تعرضها للخطر، متكبدة خسائر غير مقبولة في الأرواح. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التدريب الأساسي والمستمر في أمور الأمن على جميع الأصعدة وفي جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، ونحث على إدراج إدارة النظام الأمني ضمن الميزانية العامة للمنظمة. كما نحث على إدانة الهجمات على العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية بأقصى درجات الحزم، ومعاينة المدنيين وفقا للأحكام الوطنية والالتزامات الدولية، من قبيل أحكام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، لدينا اقتناع بأن واحدة من أكثر الطرق فعالية للنهوض بحماية المجتمعات السكانية المدنية على نحو مستدام، فضلا عن أمن موظفي المنظمات الإنسانية وممتلكاتها ومبانيها، تتعلق باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي دون استثناء. ويجب أن تحترم الدول الأطراف والأطراف من غير الدول جميع أحكام اتفاقيات جنيف وتكفل احترامها في كافة الأوقات. وتهيب سويسرا بجميع الدول أن تصدق على البروتوكولات الإضافية للاتفاقيات المذكورة آنفا، وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ونود أن نؤكد مجددا الطابع الفريد الذي يتسم به العمل الإنساني، الذي يجب أن يظل مستندا إلى مبادئ عدم التحيز والحيدة والاستقلال المعترف بها عالميا. وفي هذا الصدد، هناك مسألتان عمليتان جديرتان باهتمامنا.

أولا، يجب تخطيط أنشطة تقديم الحماية والمساعدة وتنفيذها وتقييمها بواسطة موظفي العمل الإنساني المدنيين، وفي هذا الصدد، ندعو العاملين في المجال الإنساني المنوطة بهم ولاية حماية محددة تعزيز تلك الولاية. كما أنه يتعين علينا أن

والمعلومات مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات.

وختاما، يود وفد الصين أن يشكر مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية على ما أبداه من اهتمام وما قدمه من مساعدة للمناطق المنكوبة في الصين خلال العام الماضي. ونؤيد المبادرة الأخيرة التي تقدم بها السيد إيجلاند لبناء الشراكات مع الدول الآسيوية بغية تعزيز التعاون الدولي في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تعلق

سويسرا أهمية خاصة على المناقشة المتعلقة بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. فهي تتيح لجميع الدول الأعضاء والمراقبة فرصة القيام بتبادل الآراء الضروري بشأن مجالات عمل الأمم المتحدة التي لا غنى عنها. ونلاحظ أن الاتجاهات العامة التي يجلها الأمين العام في تقريره قد أكدتها الوقائع حتى الآن. واسمحوا لي بالإشارة إلى بعض حالات تثير أبلغ القلق، حيث لا يزال الوعي بالمشكلة وإرادة التصرف حيالها يتسمان بالبطء في نظر وفدي.

فأولا، يجب ضمان سبل وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المنكوبين دون شروط ودون عوائق. ويجب أن نوجد الطرق لتحسين الحماية للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، على نحو ملموس ودون إبطاء. ويلزم أيضا أن نعزز التعاون بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع احترام الولاية الخاصة بكل منها في الوقت ذاته.

ثانيا، فيما يتعلق بإدارة النظام الأمني للأمم المتحدة بصفة عامة، يصيب تقرير الأمين العام بتشديده على مواطن القصور في النظام المطبق حاليا، الذي لا يتيح للمنظمة أن تتعامل بشكل فعال مع جميع التحديات التي يجب أن تواجهها. ونود أن نوضح أن كفالة الأمن الكافي هي مهمة الحكومة المضيفة أولا وقبل كل شيء. علاوة على ذلك،

يحدوني الأمل في أن يكون السلام ممكناً، أشعر باليأس إزاء استمرار المأساة الإنسانية في دارفور. فالقرى تُحرق ومئات الألوف يشردون. والنساء يغتصبن. والرجال والنساء والأطفال يقتلون. والمدنيون يؤخذون رهائن. ويعوق كلا الطرفين في هذا الصراع وصول المساعدات الإنسانية. وتنقل الحكومة السودانية المدنيين قسراً من مخيمات المشردين داخليا. وهذا أمر يتعارض مباشرة مع القانون الإنساني الدولي وقراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

وتضطلع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الجهات بعمل رائع من أجل إنقاذ الأرواح في دارفور. وقد أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار في المعونة الإنسانية لدارفور وشرقي تشاد منذ بداية الصراع. ويتجاوز هذا المبلغ بالفعل تعهداتنا للعام المالي بأكمله، وسنعتي المزيد. ونشيد بقرار مجلس الأمن أن يجتمع في نيروبي لتسليط الضوء على ضرورة قيام طرفي الصراع في السودان بإعادة إقرار السلام في ربوع هذا البلد. ونواصل دعمنا لأعمال الاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها للتوسع في وجوده الخاص بالمراقبة في دارفور.

بيد أننا يجب أن نعمل متآزرين معا على توفير حماية أفضل كثيرا للمدنيين.

ما زال الافتقار إلى التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في الميدان في حالات الطوارئ يعرقل الجهود الإنسانية في السودان وفي أماكن أخرى. وإننا نشجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة على تحديد قيادة واضحة لمساعدة وحماية الأشخاص المشردين داخليا. كما نثني على إنشاء الشعبة المشتركة بين الوكالات المعنية بحالات التشرد الداخلي، التابعة لمكتب

نراعي على النحو الواجب خصوصية العمل الإنساني لدى إنشاء ما يطلق عليه البعثات المتكاملة التابعة للأمم المتحدة.

وتعلق سويسرا أهمية رفيعة على النهوض بنوعية تنسيق العمل الإنساني الدولي من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما بإعداد منهجيات مشتركة لتقييم الاحتياجات، وبوضع معايير صارمة لسلوك العاملين في الحقل الإنساني، وبإدماج الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج المنظمات الإنسانية. ونرحب خاصة بالانتهاء مؤخرا من المبادئ التوجيهية لعمل المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية وتنفيذ هذه المبادئ حاليا بغرض الأخذ بنهج تعاوني في التعامل مع التشرد الداخلي.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام التي تقضي بإنشاء صلة مفاهيمية مباشرة بين الاستجابة في حالة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان من جهة، وبين تعزيز أنشطة الوقاية والاستعداد في حالات الطوارئ من جهة أخرى. ويقع عبء المسؤولية الرئيسية عن تلك الجهود على عاتق السلطات الوطنية، ويجب التشديد على ذلك، وعلى ضرورة إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في عملية الإعداد والوقاية، إذا أردنا تحقيق نتائج مستدامة. ويمثل المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كوبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ فرصة فريدة لزيادة الوعي على جميع الأصعدة.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الشاملين الواسعي النطاق عن المساعدات الإنسانية. وهو يعترف فيهما بما حققناه كمجتمع دولي من إنجازات كما يشير إلى حيث ما زلنا نقصر دون التوقعات.

في العام الماضي تكلمت في الجمعية العامة بتفاؤل عن بصيص من الأمل في مستقبل السودان. ومع أي لا يزال

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يتخذ مفهوم البعثات المتكاملة لعمليات الأمم المتحدة للسلام عددا من الأبعاد الهامة المختلفة. وسأركز في بياني اليوم على البعد الإنساني، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن وسلامة موظفي المساعدات الإنسانية.

تؤيد النرويج نهج البعثة المتكاملة. وإننا نراها طريقة لإحداث المزيد من التناسق في أنشطة الأمم المتحدة بجعلها أكثر فعالية في إدارة الأزمات وإعادة السلم والأمن وتحقيق الاستقرار والحكم السليم في الدول المنهارة أو التي في طريقها إلى الانهيار. وتقوم عناصر الشرطة العسكرية والمدنية لهذه البعثات بدور أساسي في تحقيق الاستقرار. وهذا شرط أساسي مسبق لإيصال المساعدة الإنسانية.

لقد اكتسبنا بعض الخبرة في تكامل البعثات، رغم أننا نفتقر إلى نموذج محدد بشكل واضح. ومن المحتمل ألا يكون من الممكن ولا من المرغوب فيه إنشاء نموذج تنظيمي جامد للبعثات المتكاملة. فينبغي أن يتسق تصميم البعثات مع الظروف الخاصة لكل منطقة. إن التكامل يعطي نوعا من معرفة الاتجاه، لكنه من الضروري القيام به بحكمة إذا كنا نود استعمال المهارات والكفاءات المتاحة في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في المجال الإنساني وفي مجالات التنمية وحفظ السلام استعمالا كاملا.

لقد أثارت التجربة الأخيرة للبعثات المتكاملة في بلد مثل ليبيريا قلق الأوساط العاملة في المجالات الإنسانية. وبينما يمكن أن يكون الضغط الملحوظ خاصا بهذا الوضع، أبرزت المناقشة معضلة متأصلة حول كيفية تحقيق أكبر قدر من المكاسب من التكامل، مع الحد من تكاليف دور الأمم المتحدة في المجال الإنساني. ومن الضروري طرح أسئلة عديدة. هل من الممكن التوفر على هيكل قيادة ومراقبة واضحة وفصل العمليات الإنسانية والإنمائية عن تلك

تنسيق الشؤون الإنسانية. وسيسمح ذلك بوفير قيادة واضحة بغية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الخاصة للمشردين داخليا.

وإلى جانب الدعم المالي المقدم من طرف الولايات المتحدة للشعبة خلال الشهر الماضي، وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اللمسات الأخيرة لسياساتها المتعلقة بمساعدة المشردين داخليا. وإننا ننوي التحقق من أن البيان المتعلق بالسياسة سيؤكد التزامنا بالوفاء باحتياجات هؤلاء الأشخاص وسيعزز تنسيق وموثوقية الاستجابة، سواء على نطاق حكومتنا أو في الأوساط العاملة في الشؤون الإنسانية، على نطاق أوسع.

تشيد الولايات المتحدة بالعمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني عبر أرجاء العالم، فهم يبعثون على الأمل والحياة بالنسبة لذوي الحاجة. إننا نأسف ل وفاة اثنين من موظفي المنظمات غير الحكومية في السودان خلال الشهر الماضي. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لمحاولة وكالات الأمم المتحدة إقامة التوازن بين الاحتياجات الضرورية لتوفير سلامة وأمن الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والحاجة إلى الوصول إلى ضحايا حالات الطوارئ. وقد أدت هذه التحديات وتحديات أخرى ببلدي إلى المساهمة في التقييم المستقل لتأثير بعثات المساعدة الإنسانية المتكاملة التي يشترك في إدارتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. وإننا نتطلع إلى الاستفادة من نتائج تلك الدراسة في بداية عام ٢٠٠٥.

وإذ نبدأ المفاوضات المتعلقة بالمسائل الإنسانية خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، دعونا نتخذ الخطوات الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية وآثار الكوارث الطبيعية عبر أرجاء العالم.

إن التدهور الخطير في وضع العاملين في المجال الإنساني في أماكن مثل أفغانستان والعراق جعل منهم أهدافاً متعمدة - "أهدافاً سهلة" - للأطراف الفاعلة ذات الخطط السياسية العنيفة. وفي هذا الصدد، يثير تقرير الأمين العام لهذه السنة (A/59/93) نفس القلق الذي أثاره في العام الماضي، حيث أشار إلى "اتجاه مقلق نحو الازدراء الوقح للعمل الإنساني" (A/58/59، الفقرة ١١). ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل هذه التحديات الخطيرة.

وثمة حاجة إلى زيادة الوعي بالمآزق العملية والمخاطر التي من شأنها أن تنجم عن العلاقة بين العمل الإنساني والعسكري في الميدان. وتقدر النرويج العمل الذي قامت به المنظمة في وضع مبادئ توجيهية عامة ومحددة لهذا التفاعل. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على سد الفجوة بين هذه المبادئ التوجيهية والمبادئ والممارسة العسكرية.

عندما يقوم الموظفون في المجال العسكري بمشاريع إنسانية أو بمشاريع إعادة البناء لكسب قلوب وعقول السكان المحليين، هناك خطر اختلاط الدورين العسكري والإنساني، مما يمكن أن يسفر عن سوء فهم العمل الإنساني. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تنظم بعثاتها بشكل يمكنها من المساهمة في صيانة المجال الإنساني واستعادته عند الاقتضاء. وهذا لا يقل أهمية عندما تجري الأنشطة الإنسانية إلى جانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو القوات المتعددة الأطراف.

وتؤيد النرويج بقوة اضطلاع الأمم المتحدة بدور قوي في تنسيق كل الأعمال الإنسانية في مناطق الأزمات. وينبغي ألا نصل إلى حد يفضل فيه المجتمع الإنساني من خارج الأمم المتحدة عدم الارتباط ببعثة من بعثات الأمم المتحدة لأن البعثة يمكن أن ترى كبعثة تقوض المبادئ الإنسانية الأساسية. ويمكن أن تدق البعثات المتكاملة إسفيناً

السياسية والعسكرية في نفس الوقت؟ هل ينبغي أن يكون التخطيط المتكامل على مستوى المقر هو الحد الأقصى لطموحنا؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن أن نضمن الحفاظ على المجال الكافي للعمل الإنساني في إطار بعثة متكاملة في العمليات الميدانية؟

إننا نقدر وعي المنظمة بالحاجة الملحة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة وتحديد أفضل الممارسات. وتود النرويج أن تشيد بالمجموعة الأساسية الموسعة للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية لإجرائها دراسة مشتركة ومستقلة تتعلق بالعلاقة بين أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية والإنمائية في البعثات المتكاملة. وعلى الأمم المتحدة، بوصفها فاعلاً رئيسياً في المجال الإنساني، أن تتحقق بنفسها من أن العمل الإنساني يتسق مع المبادئ الأساسية للتراثة والاستقلالية والحياد. ولا يمكن للمنظمة أن تخاطر بالتساهل في تلك المبادئ بربط العمل الإنساني ببعثة عسكرية أو سياسية بشكل وثيق.

وحسب رأينا، كلما كان الصراع محتدماً، كانت الحاجة أقوى للتفريق الواضح والجلي بين الوكالات الإنسانية، من جهة، والجوانب السياسية والعسكرية لإحدى عمليات الأمم المتحدة، من الجهة الأخرى. ويكون للطريقة التي تتصور بها الأطراف المعنية هذا التفريق تأثير مباشر على أمن وسلامة العاملين في المجالات الإنسانية. ويمكن قطعاً اتخاذ تدابير للحماية لزيادة أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني، غير أنه من شأن هذه الإجراءات أن تحد كذلك من وصول الموظفين إلى من يحتاجون حمايتهم ومساعدتهم. وقد شكل دعم وثقة السكان المحليين والأطراف في الصراع تقليدياً أفضل حماية للعاملين في المجال الإنساني. وليس من المرجح أن تعوض إجراءات الأمن والسلامة الجديدة عن فقدان هذه الشرعية.

السيد رافي (الهند) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقاريره التي عرضت في إطار هذا البند من جدول الأعمال وعلى المقدمة المفيدة التي قدمها وكيل الأمين العام لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

قبل أن أبدي ملاحظاتي الموضوعية بشأن بند جدول الأعمال الذي تجري مناقشته اليوم، أود أن أحيي ذكرى الرئيس ياسر عرفات، قائد الشعب الفلسطيني مدة أربعة عقود تقريباً. وقد كان لي شرف الاجتماع بالرئيس ياسر عرفات أثناء زيارته للهند في منتصف الثمانينيات. وشأن شأن الملايين في جميع أنحاء العالم، أذهلني قدراته القيادية الجذابة. باسم الهند، وبالأصالة عن نفسي، أضرم صوتي إلى الآخرين في تقديم التعازي للقيادة الفلسطينية ولأعضاء أسرة الفقيد.

عدد البلدان التي تحتاج للمساعدة الإنسانية نتيجة عن حالات طوارئ معقدة ظل على حاله على مدى العام الماضي. وظلت المتطلبات الكلية للمساعدة الإنسانية على نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات الماضية تقريباً. إلا أننا نلاحظ بقلق أن نمط تمويل الأنشطة الإنسانية لا يزال غير متساو، مما يترك بعض البلدان مموّلة تمويلاً ناقصاً إلى حد كبير. وحالة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لم تتلق في عام ٢٠٠٣ سوى خمسة في المائة من متطلباتها، أوضح مثال على ذلك. ويبرز هذا أهمية تخصيص الموارد لجميع البلدان المحتاجة بإنصاف. وينبغي أن تُرى الأمم المتحدة على أنها فوق الحاباة في الشؤون الإنسانية، وأن تُرى أنها لم تنس تلك الطوارئ الإنسانية التي لم تعد تستفيد مما يسمى بتأثير شبكة س. ن. ن. الإخبارية. ولكي تفعل الأمم المتحدة ذلك، يجب أن تتجنب الاختلالات الإقليمية والتمويل غير المتساوي

بين الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير التابعة للأمم المتحدة، مما قد يشكل انتكاسة خطيرة للدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة في المجال الإنساني. ويمكن أن يكون لإضعاف التنسيق الدولي تأثير سلبي واسع على القضية الإنسانية.

تقوم عمليات النداء الموحدة بدور أساسي في تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الإنسانية، غير أن هذا رهين بمشاركة كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وفي الحالات التي تستبدل فيها عمليات النداءات الموحدة بآليات تعالج أيضاً المسائل الانتقالية والطويلة الأجل، من الحيوي أن يكون وضع أي خطة مشتركة للعمل الإنساني شاملاً. ولا بد من الفهم المشترك للسياق الإنساني ولتقييم الاحتياجات والأدوار والمسؤوليات حتى يكون التنسيق فعالاً.

نرحب بخطة العمل المتعلقة بالسودان لعام ٢٠٠٥، التي ستطلقها قريباً الأمم المتحدة. هذه خطوة إيجابية ولكن، في هذه المرحلة من مفاوضات السلام والتخطيط للسلام، من المهم تجنب أي تكرار في عمليات التخطيط والتنسيق. ولذلك، من المهم جداً أن توضع وتطلق خطة عمل الأمم المتحدة بالاشتراك مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

يتوقف مستقبل مفهوم البعثات المتكاملة على ما إذا كانت هذه البعثات تستطيع أن توفق عملياً بين إنجاز مختلف الولايات المناطة بعناصرها واستجابة الأمم المتحدة ميدانياً على نحو أكثر ترابطاً، محدثة بذلك الأثر المرغوب فيه في عملية السلام ككل. والاستجابة الأكثر ترابطاً لا تكفي في حد ذاتها أن تكون معياراً للحكم على مدى نجاح بعثة متكاملة. ولأسلوب إدماج العنصر الإنساني تأثيرات واسعة النطاق تتجاوز عملية السلام المعنية. وينبغي تشجيع إجراء مناقشة مفتوحة وأمنية بشأن هذه المسائل.

المتكاملة. وقلق الأمين العام المتعلق بمسألة الوصول في تقديم المساعدة الإنسانية في محله تماماً. إلا أن إصدار تأشيرات الدخول وأذون السفر والتخليص الجمركي تقع في إطار سلطة الحكومات الوطنية.

إعطاء العمل الإنساني وجهاً محلياً قد يساعد في إيصال الرسالة الصحيحة الكامنة وراء العمل الإنساني. فينبغي تعيين معظم العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية محلياً مع مراعاة مبدأ القرب الجغرافي وإيلاء الاهتمام اللازم لأهمية معرفة الموظفين بمكان وطبيعة أزمة ما. ويمكن تحقيق ذلك بتوظيف موظفين من المنطقة أو لهم خبرة سابقة بحالات طارئة مماثلة. وبهذه الطريقة، قد يتسنى تحسين كفاءة العمل الإنساني والنظرة إليه. ويتناول التقرير أيضاً ضرورة أن يكون العاملون في المجال الإنساني حساسين للعادات والتقاليد المحلية. وسينظر متلقو المساعدة الإنسانية لاستخدام الموارد المحلية أو المنتجة محلياً أو المنتجة في المناطق المحاورة بوصفها تدبيراً إيجابياً، عدا عن أنها تساعد في بناء القدرة محلياً وتخفف وقت التأخير. كما أن الأخذ بنهج الإقليمية، إن أمكن ذلك أو إذا كان ذلك منطبقاً، يمكن أن يكون مفيداً أيضاً.

لكي تكون المساعدة الإنسانية فعالة في الحالات التي تشارك فيها جهات عديدة، ينبغي ألا يسمح لوظيفة التنسيق بأن تثقل كاهل العمل الإنساني في الميدان، لكي لا تصبح الأولى الشاغل الأهم للجهد الإنساني. وحيثما أصبح هذا التنسيق ضرورياً، فإن الحكومة الوطنية تكون في أفضل موقع لتنسيق المساعدة الإنسانية. ونشدد أيضاً على ضرورة الاحترام الكامل لمبدأ السيادة الوطنية.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):
على الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في ميدان المساعدة الإنسانية، مثل إعادة عدد كبير من اللاجئين إلى

للاحتياجات الإنسانية. ولن يمكن الحفاظ على الثقة العالمية بمنظومة الأمم المتحدة إلا عندئذ.

تخصيص وإتاحة الموارد للمساعدة الإنسانية لا يزالان مسألتين موضع قلق كبير. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بدعوة المانحين لمواصلة بذل جهودهم لإتاحة مبالغ أكبر تخصص لتمويل المساعدة الغوثية. ونؤيد أيضاً فكرة وجود الحاجة إلى نوع من إمكانية التنبؤ بالأموال المقدمة للأنشطة الإنسانية. بيد أن معظم حالات الطوارئ الإنسانية لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، يظل من غير الواضح كيف يمكن تقديم التمويل لهذه الأنشطة على أساس يمكن التنبؤ به تماماً.

المشاكل المرتبطة بالنظرة للمساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية ظهرت بوصفها مجالاً مثيراً للقلق في السنوات الأخيرة. فالهجمات المستمرة على العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في بعض حالات الصراع جعلت هذه المسائل تثير قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة متزايدة. تجب إدانة الهجمات على العاملين في مجال الشؤون الإنسانية بوصف هذه الهجمات غير مبررة.

ويلاحظ التقرير أيضاً أن على الأطراف المتحاربة أن تعترف بالطابع الحيادي وغير المنحاز للعمل الإنساني. هذا مفهوم. ولكن ليتحقق ذلك، لا يكفي أن يكون عمل الأمم المتحدة الإنساني محايداً، بل يجب أن يُرى محايداً أيضاً. ونشدد على الحاجة للشفافية الواسعة النطاق والمساءلة ولعملية مناقشة واتفاق ديمقراطية حكومية دولية. وينبغي أن تتقيد المساعدة الإنسانية بصرامة بمبادئ الحياد والإنسانية وعدم الانحياز الأساسية، بصيغتها الواردة في قرار الجمعية ١٨٢/٤٦. وينبغي أيضاً ألا يكون عمل الأمم المتحدة الإنساني سياسياً وأن يقدم بناءً على طلب الحكومة المتلقية. وينبغي أن تطبق هذه المبادئ التوجيهية أيضاً على البعثات

تجربتنا أن المشاركة التفاعلية للمتلقين في تخطيط مراحل المساعدة الإنسانية وتنفيذها تجعل تلك المساعدة أكثر فعالية.

فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالات أسندنا فيها للقادة التقليديين دوراً رئيسياً في إدارة مخيمات اللاجئين بناء على اقتراح اللاجئين أنفسهم. وأثبت هؤلاء القادة أنهم ناجحون تماماً. واعتقد أن ذلك النوع من النهج يتمشى بقدر كبير جداً مع مفهوم الأمن البشري الذي دأبت اليابان على تعزيزه، وهو نهج يحاول أن يحمي الأشخاص المنكوبين ويشجعهم على تنمية الإحساس بملكيته مبرهم ويمكّن لهم بالذات ويمكنهم، بالاستجابة للمكثهم، من خلال الشراكة. وبطبيعة الحال، يتعين تشجيع ذلك النهج بالتعاون الوثيق مع حكومة البلد المعني.

وهناك عدة نقاط أعتبرها هامة في إنجاح هذا النهج. النقطة الأولى هي ضرورة توسيع قاعدة الشراكة. وينبغي زيادة عدد الأطراف الفاعلة لكي يشمل أكبر عدد ممكن من الذين يشاركون في أنشطة المساعدة الإنسانية استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية المشتركة. ويجب ألا تكون المساعدة الإنسانية احتكاراً للبلدان المتقدمة النمو وينبغي ألا تكون كذلك. كما ينبغي استكشاف التعاون بين الشمال والجنوب. ولذلك السبب تؤيد اليابان بحماس جهود وكيل الأمين العام يان إغلند الرامية إلى توسيع الشراكة، وخاصة مع البلدان الآسيوية.

والنقطة الثانية هي الحاجة إلى التزول إلى الميدان. وبغية تنفيذ المساعدة الإنسانية بصورة فعالة، يتعين علينا دائماً أن نهتم بالاحتياجات المحددة للأشخاص على أرض الواقع، بدون أحكام مسبقة. وفي ذلك السياق، نولي أهمية للحوار الصريح مع الأشخاص المحتاجين. ونحن إذ نفعل ذلك، نرى أننا سنتمكن من فهم الاحتياجات الحقيقية والمحددة والمموسة للأشخاص المنكوبين ومن تعزيز

ديارهم، لا تزال أزمات إنسانية خطيرة ومناطق كوارث قائمة - بل إنها في بعض الحالات تزداد في مختلف أنحاء العالم. ومن المؤثر حقاً أن يسمع المرء أن الأنشطة الإنسانية يؤديها في هذه الأماكن العاملون في مجال الشؤون الإنسانية الشجعان والطيبو القلب. إلا أنه يصبح من الملح بالنسبة لنا أكثر من أي وقت مضى أن نجد جواباً شافياً عن السؤال المتعلق بالوسيلة التي تمكننا من الاستمرار في تأدية أنشطة المساعدة الإنسانية في البيئات العالية الخطورة، التي يتعرض فيها العاملون في مجال الشؤون الإنسانية للخطر بصورة متزايدة.

ونؤمن بأن الوقت حان لإعادة دراسة الأهداف الأساسية لمساعدتنا الإنسانية في ظل الظروف الحالية. ونظراً للاحتياجات الهائلة والموارد المتاحة المحدودة، فإنني أخشى ألا تكون مساعدتنا الإنسانية مستدامة، إذا كان هدفها الأساسي هو مجرد تقديم المساعدة بشكل دائم إلى الأشخاص المنكوبين. وفي رأينا، لا بد أن توجه مساعدتنا الإنسانية نحو هيئة حالة يمكن للأشخاص أن يعيشوا فيها بدون مساعدة. واسمحوا لي أن أوضح قليلاً تلك النقطة.

إننا نؤمن بأن وجود مزيج مناسب من الملكية من جانب الأشخاص المحتاجين والشراكة من جانب مقدمي الدعم الخارجيين يشكل الأساس لتهيئة حالة يصبح فيها تقديم المساعدة الإنسانية في نهاية المطاف أمراً غير ضروري. ويؤسّم الإحساس بالملكية من حقيقة أن الأشخاص أنفسهم يملكون حياتهم وكرامتهم ومستقبلهم؛ أما الشراكة من جانب المجتمع الدولي فتنبع من الإيمان بأنه يتحمل مهمة مساعدة الذين هم في حالات عسر شديد ويحاولون مساعدة أنفسهم. وينبغي ألا تصبح مساعدتنا الإنسانية تعاملًا ذا اتجاه واحد، بتقديم العمل الخيري من المانحين إلى المتلقين. وفي رأينا، ينبغي أن تستند المساعدة الإنسانية إلى تعهد مشترك بين المانحين والمتلقين بوصفهم شركاء متساوين. وتعلمنا من

الطبيعية. وستستضيف اليابان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للحد من الكوارث الذي يعقد في كوبي في كانون الثاني/يناير المقبل. وفي المؤتمر، نأمل أن نناقش الطرق المستحسنة لتشاطر تجارب وخبرة كل بلد بغية تعزيز قدرة الدول والمجتمعات على المقاومة في مواجهة الكوارث وسبل تعزيز الشراكة بين البلدان المشاركة والوكالات الدولية وأصحاب المصلحة.

ونحن بحاجة إلى مناقشة المبادئ الإنسانية بشكل أكثر فعالية في الأمم المتحدة، بغية توفير توجيه مناسب للأطراف ذات الصلة الفاعلة في المجال الإنساني. ولكن الأمر الذي لا معنى له هو تكرار المناقشات نفسها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستكون إحدى الأفكار هي إعطاء كل جهاز تركيزاً مختلفاً. فعلى سبيل المثال، قد يرمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم التوجيه إلى وكالات الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها الإنسانية، وقد تسعى الجمعية العامة إلى مناقشة القيم الأساسية التي ينبغي تشاؤها في المساعدة الإنسانية. وتلك فكرة واحدة فقط. ونحن نرحب بالأفكار الابتكارية الأخرى بشأن تنشيط عملنا في مجال المساعدة الإنسانية ونأمل أن نعمق مناقشتنا بغية إنجاز الأنشطة الإنسانية بشكل أكثر فعالية.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود، في البداية، أن أتقدم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بأحر التعازي إلى الشعب الفلسطيني الشقيق ولقيادته ولأسرة الرئيس الراحل ياسر عرفات بمناسبة وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. كما نؤكد على وقوف دولة الإمارات إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته لتحقيق أهدافه العادلة والمشروعة في إقامة دولته المستقلة، فلسطين.

كما أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل قطر الموقر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويسرني

إحساسهم بالملكية. وعلى سبيل المثال، بسبب ذلك الحوار الصريح بدأت اليابان الإسهام في برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. ووجدنا أن البرنامج يفي بقدر كبير جدا باحتياجات الأشخاص لأنه استفاد من المجتمع المحلي ثلاث مرات: بشراء المنتجات الزراعية من المجتمع المحلي، وبتوفير الوجبات للأطفال في المدارس وإعطاء الأطفال وجبات إضافية لتناولها في المنزل.

ثالثاً، بغية تقديم المساعدة الإنسانية التي تقود إلى التعمير والتنمية، وفي نهاية المطاف، إلى إيجاد حل دائم لأزمة إنسانية، هناك حاجة إلى إتباع نهج كلي، مع التعاون الوثيق بين المشاركين في منع نشوب الصراع وبناء السلام والتنمية. والأمر الأساسي هو التغلب على ما يسمى بالفجوة بين الإغاثة الطارئة والتعمير. فعلى سبيل المثال، اعترافاً بذلك، تضطلع اليابان الآن ببرنامج إنمائي إقليمي شامل يسمى مبادرة أوغاتا في إحدى مناطق أفغانستان. ويرمي ذلك البرنامج إلى تحقيق انتقال سلس من الإغاثة إلى التنمية. وباتباع ذلك النهج الكلي، فإننا نؤمن بأن من المهم إيلاء الاحترام الكامل لتجربة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولخبرتها. ويشكل التنسيق الوثيق بين عمليات حفظ السلام والجهود الإنسانية وجهود التعمير أمراً لا غنى عنه، وينبغي أن تستخدم بشكل كامل أنشطة أي فريق قطري يعمل تحت إشراف منسق مقيم أو منسق إنساني في تلك الجهود المنسقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتكاليف والفوائد.

إنني أناقش حتى الآن المساعدة المقدمة إلى ضحايا حالات البؤس الناجمة عن النشاط البشري. ولكن، ينبغي ألا ننسى أن هناك أيضاً كوارث طبيعية مثل الفيضانات والزلازل وثورات البراكين وحالات الجفاف والأعاصير المدارية. وفي بعض الأحيان، يفقد مئات الآلاف من الأشخاص أرواحهم وأسباب معيشتهم. كما أننا بحاجة إلى أن نكون على استعداد لتخفيف الضرر الناجم عن الكوارث

جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة نتيجة لسياسات الإغلاق والحصار وتقييد الحركة وحظر التجول، إضافة إلى بناء جدار العزل التوسعي ومصادرة الأراضي الزراعية وتدمير آبار المياه، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أعداد المشردين داخليا بحوالي ١٦ ألف شخص وانتشار البطالة بين أكثر من ثلث السكان، وارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر إلى ٦٣ في المائة من السكان، وانتشار أمراض سوء التغذية بين ٢٢ في المائة من الأطفال. ومن هنا فإننا نطالب المجتمع الدولي مجددا بالتدخل بصورة حاسمة لإنهاء الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لهجماتها العسكرية، وإنهاء سياسة الإغلاق والحصار للمدن الفلسطينية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تلاحظ مع القلق البالغ ما جاء في تقرير الأمين العام عن الصعوبات والمخاطر التي يواجهها العاملون في هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما الفلسطينيين منهم، في إيصال المساعدات إلى المتضررين وتنفيذ برامجها الإنمائية، نظرا لاستمرار العنف والقيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب إسرائيل بتوفير الحماية للمنظمات الإنسانية والسماح لها بأداء مهمتها، عملا بأحكام القوانين والمعاهدات الدولية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إدراكا منها لأهمية المساعدات الإنسانية والإنمائية في تعزيز الأمن والسلام في العالم، قد حرصت على الوفاء بجميع التزاماتها المالية لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية، وكان أحدثها تبرعها لهذه الهيئات بمبلغ مليون و ٢٨ ألف دولار للعام القادم ٢٠٠٥، بالإضافة إلى التبرع بثلاثين مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان و ٢١٥ مليون دولار لإعادة إعمار العراق، فضلا عن تقديم المساعدات الإنمائية المباشرة للدول النامية من خلال العديد من الأجهزة الوطنية،

أيضا أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام على تقاريره القيمة بشأن هذا البند، التي نتفق مع ما ورد فيها عن الحالة الإنسانية الأليمة للملايين من البشر في العالم، وما تواجهه عمليات المساعدة الإنسانية من تحديات ومخاطر.

إننا إذ نشيد بجهود الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية والغوثية، نؤكد على أهمية دور المنظمة الأساسي في متابعة وتقييم أنشطة هذه المساعدات. ونؤيد التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، لا سيما التوصيات المتعلقة بمساعدة الدول الفقيرة على بناء قدراتها المؤسسية على المستوى الوطني وتحقيق التنسيق المطلوب بين جميع الأجهزة العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب، من خلال استراتيجية دولية للتعامل مع الكوارث الطبيعية في جميع المراحل، بدءا بالإنذار المبكر ومرورا بمرحلة الإغاثة ووصولاً إلى مراحل إعادة البناء، ثم التنمية.

وفي هذا السياق، نهب بالدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تزيد إسهاماتها لتمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية، تحقيقاً لمبدأ التضامن والتكافل الدوليين وتطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما نشدد على أهمية تعزيز سيادة ودور القانون الدولي في حل النزاعات والقضاء على أسباب الصراعات المسلحة، لما جلبته من كوارث إنسانية على الشعوب. كما نؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وتعويض خسائرهم.

يقدم تقرير الأمين العام صورة مأساوية عن الحالة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الاعتداءات العشوائية المتواصلة لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرواح والممتلكات، حيث فاق عدد القتلى من المدنيين الأبرياء أكثر من ثلاثة آلاف شخص، وتكبدت

السيدة البرغوثي (فلسطين): في الحقيقة، تلقينا اليوم ببالح الحزن والأسى نبأ رحيل رئيسنا وقائدنا ياسر عرفات. نشكركم ونقدر لكم، سيدي الرئيس، هذه اللفتة بعقد جلسة للجمعية العامة هذا المساء، تقدم فيها كافة الوفود تعازيها واحترامها.

كنا نأمل أن نعرض على هذه الجمعية الموقرة صورة أكثر تفاؤلا وإيجابية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عند مناقشة البند المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ولكن للأسف الشديد، تزداد الحالة في فلسطين المحتلة تدهورا يوما بعد يوم، إلى درجة تنذر بحدوث كارثة اقتصادية وإنسانية إذا لم يسارع المجتمع الدولي بإيجاد حلول عاجلة وعلى كافة الصُّعد لوضع حد لهذه المأساة المستمرة.

من الواضح أن سبب تفاقم الأزمة الحالية وجذورها في فلسطين المحتلة يتمثل بشكل أساسي في استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في إقامة الحواجز والحصار والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وبناء السور التوسعي، وما نتج عن ذلك من مصادرة وتدمير آلاف الدونمات وتدمير حياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين المدنيين. إضافة إلى ذلك، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، صعدت إسرائيل حملتها العدوانية الدموية ضد الشعب الفلسطيني، والتي راح ضحيتها ما يقارب ٣٥٠٠ شهيد فلسطيني، وأكثر من ٥٠٠٠٠ جريح، العديد منهم يعانون من إعاقات دائمة تمنعهم من مزاوله الحياة العادية. كذلك قامت قوة الاحتلال بقصف وتدمير العديد من البيوت والمنشآت العامة والخاصة وقلع الأشجار والتدمير المتعمد للبنية التحتية، بما في ذلك تدمير الطرقات وشبكات المياه والمحاري الصحية.

وعلى رأسها صندوق أبو ظبي للتنمية، الذي بلغ إجمالي ما قدمه من مساعدات مالية عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٩ بليون دولار لـ ٥٦ دولة في معظم القارات. كما التزمت بلادي بتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة والطويلة الأجل إلى المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية والصراعات في مناطق عديدة من العالم. وفي هذا الصدد، تعتر دولة الإمارات بإنجاز "مشروع التضامن الإماراتي" لترع الألغام في جنوب لبنان، حيث تمت إزالة ٦٠ ألف لغم من مساحة ٥ ملايين متر مربع من أراضي الجنوب لتصبح أراضي صالحة للزراعة والسكن.

وتعتبر هيئة الهلال الأحمر الإماراتية أكبر مؤسسة غير حكومية في البلاد في مجال المساعدات الغوثية والمعونات الخارجية، حيث بلغت مساهمتها خلال الأربع سنوات الماضية ما يقارب البليون دولار، استفادت منها ٩٥ دولة. وتواصل الهيئة تقديم المساعدات الغوثية بصورة مباشرة أو بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة لتنفيذ برامج غوثية وإنمائية في البلدان المتأثرة بالصراعات أو الخارجة منها، كان أحدثها تنفيذ مشروع إعادة إعمار مخيم جنين. وتستعد الهيئة للبدء في بناء ٢٠٠ منزل جديد في رفح، في غزة.

وتشكل إقامة "مدينة دبي للإغاثة" عام ٢٠٠٣، لتوفير التسهيلات والخدمات المتكاملة للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية، تجسيدا للالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم الجهود الدولية في تنسيق وتعزيز المساعدات الإنسانية في العالم، علما بأنه يتم التحضير حاليا لعقد مؤتمر دبي الدولي للإغاثة الدولية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وإننا نتطلع إلى المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المزمع عقده في اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، آملي أن يتم من خلاله تفعيل الجهود العالمية للحد من أخطار الكوارث الطبيعية في كافة البلدان.

في الفقرة ٨٥ على أن: "أهمية وكالات الأمم المتحدة ودورها في الأرض الفلسطينية المحتلة أصبحا أكبر من أي وقت مضى ولم يسبق قط أن كانت ظروف عملها أصعب مما هي عليه الآن".

وفي هذا السياق يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن شكره وتقديره للأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير ولما يبذله من جهود في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وفي هذا السياق نود أيضا أن نعرب عن جزيل تقديرنا وشكرنا للدور الذي تقوم فيه الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة من دعم إنساني واقتصادي للشعب الفلسطيني لا شك أنه يساهم بشكل كبير في تخفيف معاناته وآلامه.

ويود وفدي أن يعرب، وبشكل خاص، عن تقديره وشكره البالغ لأشقائنا في الدول العربية الذين قاموا باستضافة العديد من الإصابات الخطيرة، وتقديم المعونات الطارئة وخاصة تقديم الأدوية والمعونات الطبية، ولكن الأهم من ذلك هي المساعدات الهامة التي قدمت للحفاظ على هيكل وعمل السلطة الفلسطينية ولمساعدة الشعب الفلسطيني بشكل عام.

شكرنا يذهب أيضا إلى العديد من الدول الصديقة الأخرى وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي واليابان على دعمها في مجال المساعدة الإنسانية وفي مجال مساعدة شعبنا بشكل عام، كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للدول المانحة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بتوفير بعض المساعدات الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني.

وبهذا الصدد لا بد من الوقوف بجديّة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية ضد هذه الدول والمؤسسات وما تتعرض له من القتل المتعمد لموظفيها والإضرار بمؤسساتها

لقد تناول تقرير الأمين العام والمتضمن في الوثيقة A/59/121 بشكل شامل ومفصّل هذه الأوضاع الصعبة والمتدهورة للشعب الفلسطيني وما يتعرض له من أزمة اقتصادية وإنسانية تساهم في ازدياد معاناته وصعوبة تأمين احتياجاته الأساسية. إذ ركّز التقرير على مشكلة البطالة وازدياد حدة الفقر، والتي بلغت أكثر من ٦٣ في المائة في الضفة الغربية و ٧٥ في المائة في قطاع غزة. كذلك فإن إسرائيل تقوم على نحو منظّم بفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص في داخل فلسطين وعبر حدودها، والتي على حد تعبير الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره: "تشكّل السبب المباشر للأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون". فقد أكد التقرير في الفقرة ٩ على حقيقة أن قوات الاحتلال: "تواصل يوميا تعريض الفلسطينيين للمشاق والإذلال عن طريق عمليات الإغلاق وحظر التجول وتدمير المنازل والاعتقالات المقصودة وأنشطة بناء المستوطنات واستخدام الأسلحة الفتاكة في المناطق المكتظة بالسكان واستخدام العنف غير متناسب".

إن ما يبعث على القلق الشديد هو ما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات ضد مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، بما في ذلك من وضع العراقيل والصعوبات أمامها في سعيها لتأمين المساعدات الاقتصادية والإنسانية الأساسية للشعب الفلسطيني. فقد أشار التقرير إلى أن قوات الاحتلال تواصل فرض القيود على حرية التنقل للعاملين في أجهزة الأمم المتحدة ووضع العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية، مما يضطر هذه المؤسسات لتخفيف عدد عملياتها أو حتى إيقافها. إذ يجري تقديم وكالات الأمم المتحدة مساعداتها للشعب الفلسطيني في ظل ظروف جد صعبة نتيجة التدابير التي تتخذها قوات الاحتلال في الوقت الذي نحن بأمس حاجة إلى هذا الدعم وإلى هذه المساندة. إذ أننا نتفق مع ما ورد في التقرير بهذا الخصوص والذي أكد

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن الاتحاد الأفريقي. وأود الآن أن أبدي بضع تعليقات بصفتي الوطنية.

إن أهمية النظر في هذا البند من جدول الأعمال، المنبثق من القرار ١٨٢/٤٦، أدت بقيادة العالم إلى التشديد في إعلان الألفية وغيره على أهمية حماية المجتمعات السكانية الضعيفة التي تعاني من الكوارث الطبيعية، والإبادة الجماعية، والصراع المسلح، وغير ذلك من حالات الطوارئ الإنسانية. ونظرنا في تقارير الأمين العام يجعل في إمكاننا أن نصنف نتائج الكوارث الطبيعية ونبرز مسؤوليات المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في مجالات منع الكوارث وإدارتها. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالسرور لتنوع الجهات الفاعلة التي قدمت المساعدات الإنسانية خلال العام الماضي. وينبغي أن نقيم الآن جهودها لكي نتحقق من أفضل الممارسات القائمة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية من الإغاثة إلى التنمية، نوصي بأن يضع الفريق العامل المشترك المعني بمسائل الانتقال تقريراً في هذا الصدد. ونوافق على أن تحدد الهيئات التابعة للأمم المتحدة تدابير مشتركة لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تجميع العناصر الرئيسية لاستراتيجية الانتقال والتخطيط لتلك العناصر.

فيما يتعلق بقضية احتلال التوازن بين الجنسين والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، نرحب بدراسة إقامة شبكة من الهياكل التي تؤدي إلى اتخاذ تدابير للتوعية، واستخدام الصكوك القانونية والعلاج في نفس الوقت. ويرى وفد بلدي أن نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13) عن الإجراءات الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء

ومنشأتها، مما يتطلب من المجتمع الدولي توفير الحماية لهم طبقاً للقانون الدولي الإنساني.

ونود أن نضيف هنا أن تحقيق السلام العادل والشامل وتحقيق الأمن والاستقرار لدول منطقتنا ككل يتطلب بشكل أساسي ليس فقط الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك من الجولان السوري المحتل، بل أيضاً الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه. فبدون تحقيق ذلك لن يكون هناك تقدم في عملية السلام ولن يكون هناك حديث عن تنمية إقليمية أو تعاون إقليمي مع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

في هذا المجال نود أن نؤكد أيضاً على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق هذا السلام العادل والشامل، انطلاقاً من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين. إذ أن وكما أشار التقرير في الفقرة ٨٧ منه: "لن تكون المساعدة الإنسانية والمالية كافية في حد ذاتها لحل الأزمة السياسية التي تؤثر في حياة الفلسطينيين، بل يرتبط بإيجاد حل لوضع الشعب الفلسطيني والحالة الاقتصادية والأزمة الإنسانية، ارتباطاً باحترام القانون الدولي والتوصل إلى حل سلمي للصراع".

السيد زومانغوي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعازي وفدي للشعب الفلسطيني ولأسرة الرئيس الراحل عرفات، ونرجو أن يتغمده الله برحمته وأن تستقر روحه في سلام عند بارئها.

واسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقريره (A/59/93 و A/59/374) عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

المنظمات الإنسانية على ما يظهرونه من الشجاعة والتفاني والإصرار في القيام بمهامهم، وفي كثير من الأحيان في ظروف صعبة وخطيرة.

ويتطلب تنوع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتعدد أبعاد القضايا التي تتعين معالجتها أن يكون هناك تنسيق أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة من جهة، ومن الجهة الثانية بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى، وهي المنظمات الإنسانية الحكومية الدولية والمنظمات دون الإقليمية والوطنية. علاوة على ذلك، تثير المسائل التي يقوم عليها تمويل العمليات الإنسانية قلقا كبيرا بالرغم من أوجه التحسن الجارية.

ونلاحظ مع الارتياح مقترح زيادة نطاق استعمال الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ وندعم مقترح الأمين العام القاضي بأن يرفع سقف المساعدة المخصصة لبلد تعرض لكارثة إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

ومرة أخرى، نناشد المانحين مواصلة جهودهم في تعبئة الموارد للوقاية من الكوارث وكذلك لغوث ضحايا الكوارث. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما النداء الرسمي الذي وجهه ممثل الاتحاد الأفريقي من أجل دراسة مشروع القرار المتعلق بضحايا الإبادة الجماعية في رواندا واعتماده بالإجماع خلال الجلسة العامة.

وفيما يتعلق بحالات الطوارئ المعقدة، يرحب وفد بلدي بالإشارة التي تمت إلى منطقة غرب أفريقيا والنظر في إمكانية تدخل على المستوى دون الإقليمي. وستفهم الجمعية موقف وفد بلدي، لأنه من المعروف أن البلدان الخارجة من صراعات في تلك المنطقة - أي ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار - تشترك في الحدود مع بلدي الذي ظل منذ ١٩٨٩ يرحب ترحيبا سخيا باللاجئين. وفوق كل ذلك، فقد زادت هجمات المتمردين في سنة

الجنسي دليل يجب أن يوجه كل الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني.

وفي نفس الموضوع، يمثل التنفيذ في مجال إجراءات الشكوى خطوة مشجعة إلى الأمام. وكذلك الأمر بالنسبة لما قامت به إدارة عمليات حفظ السلام من إعداد مجموعة من المواد المرجعية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وتوزيعها على العاملين في حفظ السلام. كما نلاحظ باهتمام أهمية الوقاية من الكوارث، كما ورد في التقرير.

خلال هذه السنة، ينبغي لاختيار فكرة "التعلم من كوارث اليوم لمخاطر الغد"، في سياق الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث، من أن يزيد تعبئة المجتمع الدولي من أجل الوقاية من الكوارث وإدارتها. ولهذا السبب، يؤيد وفد بلدي اقتراح الأمين العام تنمية القدرات الوطنية على التخطيط والوقاية في البلدان التي أصابها الكوارث الطبيعية؛ ونرحب بإنشاء هيئات الأمم المتحدة لما يسمى المركز الإلكتروني لتنسيق العمليات الميدانية.

وفيما يتعلق بقضية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المنظمات الإنسانية وكذلك وصول المساعدات الإنسانية إلى المستفيدين، نشدد مرة أخرى على واجب جميع الأطراف المتمثل في احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بواجب الأطراف المشاركة في الصراعات والأطراف الفاعلة المحلية المتمثل في احترام الطابع المحايد والنزاهة للعمليات الإنسانية التي يقودها العاملون في المجال الإنساني. ومع ذلك، على هؤلاء العاملين، بالمقابل، أن يأخذوا بعين الاعتبار جيدا الديناميات المحلية وأن يطمئنوا السكان المحليين بشأن المبادئ التي تركز عليها أعمالهم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة على النحو الواجب بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي

والأمم المتحدة عن المساهمة في البحث عن حل دائم من أجل الحيلولة دون تأثر كل المنطقة دون الإقليمية.

أخيراً، يجب القول إن آثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تضر بملايين الأشخاص، وخاصة الضعفاء - أي النساء والأطفال والمسنين. إنهم ضحايا المآسي الذين لا حيلة لهم وهم محتاجون لكل مساعداتنا. ونرحب بإدراج بند بشأن الحد من آثار الكوارث الطبيعية في جدول أعمال الاجتماع الدولي لاستعراض فترة العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

ما زلنا نعتقد أن هذا الاجتماع، وكذلك المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كوبي باليابان من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ستكون لهما نتيجة إيجابية. وبلدي، جمهورية غينيا، التي لها اهتمام خاص بهذه المسألة، ستكون حاضرة في ذينك الاجتماعين ولن تتخلف عن تقديم مساهمتها.

السيد إركين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تعازينا الحارة للشعب الفلسطيني بمناسبة فقده الكبير لرعيه.

تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن بند جدول الأعمال الذي ناقشه اليوم. أود أن أوضح بعض آرائنا، خاصة فيما يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"، الوارد في الوثيقة A/59/374.

إن فقدان الأرواح السابق لأوانه نتيجة الكوارث الطبيعية ما زال يؤثر على عدد كبير من الناس في أنحاء العالم، ضارباً بقسوة الجماعات الضعيفة على نحو خاص. وكما ورد في تقرير الأمين العام، يقدر أن الكوارث الطبيعية أودت في سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بأرواح ٧٥ ٠٠٠ شخص

٢٠٠٠، الآتية من حدودنا مع ليبيريا وسيراليون، من تفاقم الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية التي واجهتها غينيا نتيجة تدفق اللاجئين هذا.

وحكومة غينيا، وعياً منها بمتطلبات السلام والأمن والتعاون الجيد، ظلت دائماً تشارك بدأب في البحث عن حلول للصراعات وتعزيز السلام لصالح كل شعوب المنطقة دون الإقليمية. وقد كان عقد مؤتمر قمة رؤساء دول اتحاد نهر مانو، الذي تم توسيعه ليضم رئيسي دولتي مالي وكوت ديفوار، بكوناكري في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، تعبيراً عن ذلك التصميم.

وعلى المستوى الدولي، واصلت الحكومة مناشدة المجتمع الدولي لإيجاد حل عملي للعواقب الإنسانية التي ما زال يواجهها بلدي. وبالرغم من أن اجتماع الفريق الاستشاري المعني بغينيا في باريس يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ - الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي - ويوم التضامن مع غينيا الذي تم تنظيمه في نيويورك يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ من طرف إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانا علامتين مشجعتين، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك متابعة ملائمة على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن جمهورية غينيا التي تبقى وفيه لنزعتها الإنسانية الأفريقية وتحترم التزاماتها الدولية، ستظل تبدي التفهم في إدارة الصراعات في المنطقة دون الإقليمية والمسائل الإنسانية على أراضيها.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحذو حذو غينيا التي أوفت بواجباتها في تحمل المسؤولية وتقاسم الأعباء وأن يضطلع بمسؤولياته ويواجه التحديات الحالية. واليوم، ما زال جنوب شرق غينيا مصدر قلق لحكومة بلدي. ونأمل ألا يتأخر المجتمع الدولي

ومن بين العبر المستخلصة من زلازل عام ١٩٩٩ كان إدراك أهمية تعزيز المساعدة الدولية في البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وزيادة فعاليتها. وتركيا، إذ وضعت ذلك في اعتبارها، تولت مسؤولية تقديم قرار جديد عن هذا الموضوع إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠. وقد جاء القرار ١٥٠/٥٧ ثمرة مداولات ومناقشات طويلة. والفقرة ٩ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً ومستكملاً يضم توصيات بشأن التقدم المحرز في زيادة الكفاءة والفعالية أثناء تقديم المساعدة الدولية في مجال البحث والإنقاذ بالمناطق الحضرية، آخذاً في الاعتبار مدى استخدام المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ.

ونود أن نعرب عن شكرنا للأمانة العامة على التقرير المدمج للأمين العام، الوارد في الوثيقة A/59/374، الذي أعد عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٥/٥٨ و ١٥٠/٥٧. ونرحب بكل الجهود المبذولة لتبسيط عمل الأمم المتحدة، ونعتبر جميع التقارير بشأن القضايا المماثلة خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه، ما دامت تلك التقارير تسعى إلى إبراز كل التطورات وتبين التقدم المحرز بالنسبة لكل المسائل قيد النظر.

إن مزايا التقرير جلية. ومع ذلك، بعد دراسة متأنية جداً، خلصنا إلى أن الأجزاء ذات الصلة من التقرير جاءت دون مستوى توقعاتنا. ومن رأينا أن التقرير ليس شاملاً بالقدر الذي تمنيناه. بل إن تطورات هامة حدثت في العمليات الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية منذ عام ٢٠٠٢ لم يبرزها التقرير بقدر كاف. وعلى سبيل المثال، كان في المستطاع إدراج معلومات أكثر عن أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ ولكان من المفيد لو وردت إشارات إلى إضفاء الطابع المنهجي على المبادئ الإرشادية التي وضعها الفريق الدولي الاستشاري للبحث

وأضرّت بأكثر من ٢٨٤ مليون وتسببت في خسائر مادية تزيد قيمتها عن ٦٥ بليون دولار. وينبغي لنا أن نتوقف لحظة ونأمل في أننا نتحدث هنا عن أرواح بشرية، وليس مجرد أرقام.

في هذا التقرير يركز الأمين العام، مرة أخرى هذه السنة، على الاتجاه المتصاعد المقلق في حدوث الكوارث الطبيعية وعواقبها. ويؤكد الأمين العام أيضاً حقيقة أن حالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان ستظل تتزايد في تواترها وشدها بسبب التوجهات الحالية نحو التوسع الحضري وتدهور البيئة وتغير المناخ. وأصبح يتضح أكثر من أي وقت مضى أن آثار الكوارث على الشعوب والمستوطنات البشرية، بدون تنسيق الجهود لتحسين الاستعداد والاستجابة ومعالجة المخاطر ومواطن الضعف، ستزداد فتكاً وكلفة.

ويقع على عاتق كل عضو مسؤول في المجتمع الدولي واجب توحيد الصفوف في مواجهة هذه التحديات. والحقيقة أن ذلك النهج، في ضوء طبيعة عالم اليوم المتشابك، لا بديل له. وقد ظل بلدي مؤازراً مخلصاً للتعاون الدولي المتزايد في مواجهة حالات الطوارئ تلك.

وتركيا تجدد نفسها، في موقعها الجغرافي، معرضة للكوارث الطبيعية، بحيث ظلت أمتنا الطبيعة تظهر في بلدنا مراراً وتكراراً ذلك الجانب غير الودي من قوتها وشراستها. فالزلازل الهائلة التي حدثت في عام ١٩٩٩ أدت إلى خسائر شديدة في الأرواح والممتلكات. ولكن في الجانب المشرق كانت هناك نتائج إيجابية. فقد قامت تركيا واليونان، إدراكاً منهما لمواطن الضعف المشتركة وأيضاً لفوائد جميع جهودهما، بتشكيل الوحدة الاحتياطية اليونانية التركية المشتركة للاستجابة للكوارث، لتقديم المساعدة الإنسانية الحسنة التوقيت والفعالة عند الضرورة.

وتنسيق التعاون بين كافة الأجهزة العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتدابير الحروب والتزاعات، وذلك من خلال تنفيذ منهج متكامل للتعامل مع الكوارث الطبيعية في كافة المراحل، بدءاً بمرحلة الإنذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة ثم وصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية. وتهيب مصر بالدول القادرة مالياً وبالمؤسسات المالية الدولية، أن تزيد من إسهاماتها في تمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ليس فقط في ضوء تفاقم حجم الأزمات والكوارث في السنوات الأخيرة، بل وتحقيقاً لمبدأ التضامن والتكافل الدولي، وتطبيقاً لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

يُشير الأمين العام في تقريريه A/59/93 و A/59/374 على أن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية لا تزال تُشكل خطراً شاملاً يهدد أفقر الناس في العالم. ففي سنة ٢٠٠٣ وقعت ٧٠٠ كارثة طبيعية أسفرت عن وفاة ٧٥ ٠٠٠ شخص وعن خسائر اقتصادية تزيد قيمتها على ٧٥ بليون دولار. وهذه الخسائر في الأرواح تُعادل سبع مرات تقريباً الخسائر في الأرواح في السنة السابقة. ومن ناحية أخرى، يُشير التقرير أيضاً إلى أن نمط تمويل أنشطة المساعدات الإنسانية لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث أن عدداً من الدول المنكوبة لم تتلق سوى ٥ في المائة من احتياجاتها عام ٢٠٠٣.

لقد أشرت إلى هذه الأمثلة والأرقام لتوضيح مدى الفجوة القائمة بين حجم الكوارث والمعاناة وبين ما هو متاح حالياً من مساعدات إنسانية. وفي هذا الإطار، فإن وفد بلادي يدعو الدول المانحة والمنظمات ذات الصلة إلى النظر في توصيات الأمين العام في تقريره بعين الاعتبار، وإلى دعم الأعمال التحضيرية الجارية لعقد المؤتمر الدولي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في شهر كانون الثاني/يناير القادم

والإنقاذ. وكان ينبغي التنويه بالتدابير المتخذة للتغلب على الصعوبات الإدارية في عمليات البحث والإنقاذ بتفصيل أكبر.

إن بعض التوصيات العامة ليست كافية للإسهام في تحسين فعالية وكفاءة عمليات البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية.

إضافة إلى ذلك، لم يترك النشر المتأخر للتقرير وقتاً كافياً أمام الدول الأعضاء لبلورة مواقفها. لذلك السبب قررنا التروي في تقديم قرار عن المساعدة في البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية. وبدلاً من تكرار صيغة القرار ١٥٠/٥٧، سنعمل، بالتعاون مع كل الأطراف المعنية، على استعراض ما تم الاضطلاع به حتى الآن في هذه الفترة؛ وتقييم الأنشطة ذات الصلة؛ والنظر في صياغة مشروع قرار يركز على التقدم المحرز في تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم المساعدة الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، مع إيلاء اعتبار خاص لمدى تطبيق المبادئ الإرشادية التي وضعها الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ.

السيد عادل (مصر): أود في البداية الإعراب عن تأييدنا لبيان مندوب قطر، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان مندوب نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. كما أشكر الأمين العام على الوثائق التي أمامنا اليوم لتسيير المناقشات في إطار هذا البند الهام والحيوي من جدول أعمالنا الذي توليه مصر أهمية خاصة.

إن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، لا بد وأن يحتل أولوية متقدمة على سُلّم اهتمامات وعمل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ووكالاتها المتخصصة. وتؤكد مصر مجدداً على أن مساعدة الدول التي تحتاج إلى بناء قدراتها المؤسسية تتطلب دعم

السعي لنيل حقوقه والعيش كمواطنين أحرار في دولتهم المستقلة كباقي البشر.

إن مصر تُطالب المجتمع الدولي مجددا بالتدخل بشكل حازم لمواجهة الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له يوميا من ممارسات أسفرت عن معاناة غير مسبقة تولدت عنها كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي لا يدمر البنية التحتية في الضفة الغربية وغزه، ولا الموارد الطبيعية والمالية التي يمتلكها الشعب الفلسطيني فحسب، بل يُعد أيضا انتهاكا صارخا لحقوقه المشروعة والثابتة. فممارسات الجيش الإسرائيلي تمتد لتستهدف المدنيين العزل - وكثير منهم من النساء والأطفال - كما يقوم هذا الجيش بعمليات اغتيال، وعقاب جماعي من خلال فرض الإغلاق والحصار. وقد تسببت عمليات الإغلاق والحصار وحظر التجول وحدها في شل الاقتصاد الفلسطيني، مما دفع بأكثر من مليون فلسطيني إلى مستويات متدنية من الفقر، بالإضافة إلى ما خلفته العمليات العسكرية الإسرائيلية من تشريد لنحو ١٠ ٠٠٠ فلسطيني أصبحوا بلا مأوى. وقد أشار تقرير الأمين العام A/59/121 إلى عنصر جديد سلبى آخر زاد من معاناة الشعب الفلسطيني وهو بناء الجدار العازل، وأثر هذا الجدار على حياة الفلسطينيين، وعلى السلامة الإقليمية لدولة فلسطينية تقوم مستقبلا، وهو الأمر الذي يقضي على فرصة حل يركز على أساس إقامة دولتين وهو الحل المكرس في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إن مصر تُقدر الدور الإيجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وتُقدر بصفة خاصة ما تضطلع به الأنوروا تجاه نحو أربعة ملايين لاجئ فلسطيني. وتطالب مصر الدول المانحة بأن تزيد من دعمها لهذه الجهود من

وتستضيفه اليابان، واستغلال تلك الفرصة للتأكيد مجددا على سياسة الحد من الكوارث وتعزيزها.

لا شك في أن تقديم المساعدات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق العالم المختلفة هو عمل مطلوب وضروري، كما أنه في نفس الوقت عمل محفوف بالمخاطر والصعاب، وهو ما يتطلب إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية حتى يتمكنوا من إتمام عملهم على الوجه الأكمل. ولقد تلقينا بمزيد من القلق ما ورد في تقرير الأمين العام A/59/332، والذي يشير إلى استمرار تعرض موظفي الأمم المتحدة إلى مخاطر شملت أخذ الرهائن والعنف البدني والسطو والسرقة والمضايقة والاحتجاز لفترات طويلة. هذا بالإضافة إلى بروز نمط جديد أشد خطورة تمثل في الهجوم المباشر على مقر الأمم المتحدة كما حدث في بغداد في آب/أغسطس من العام الماضي. وترى مصر أن هناك حاجة ملحة لأن تقوم الأمم المتحدة بدور نشط من أجل ضمان الحماية للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاقها، مع التأكيد على أهمية ألا تقتصر هذه الحماية على جانبها القانوني، وأهمية التركيز على توفير الإرادة السياسية للدول، سواء أكانت ترتبط باتفاقية لاستضافة هذه العمليات أو لا. إن وفد بلادي يتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع السنة القادمة لإيجاد الهياكل والنظم والقدرات اللازمة لتعزيز فعالية نظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى موضوع تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأن أبدأ بتقديم خالص العزاء في الفقد والزعيم ياسر عرفات رحمه الله، والذي لم يفقده الشعب الفلسطيني لوحده بل فقدته العالم بأسره. وإني لعللى ثقة من أن الشعب الفلسطيني وقيادته الجديدة لن يتوانيا للحظة عن

وأعتقد أننا نستطيع اليوم القول إن العمل الإنساني يصبح شيئاً فشيئاً النشاط الأساسي للأمم المتحدة. ومع أن ذلك يبدو لنا هنا في الأمم المتحدة وضعاً طبيعياً، فإن العديد من الدوائر الأكاديمية ومحلي العلاقات الدولية المعاصرين ينظرون إلى ذلك نظرة مختلفة جداً.

وبحق يعتقد الكثير منهم أن توسيع نطاق العمل الإنساني للأمم المتحدة دليل واضح جداً على أن المنظمة تفشل في أداء ولايتها الرئيسية - أي صون الأمن والسلم الدوليين. إن انتشار الصراعات المدنية التي بقيت بلا حل، يوجد اليوم سلسلة من الأزمات الإنسانية على نطاق واسع هي أزمات تحول الأمم المتحدة، وبالكاد لاحظنا ذلك، إلى عملية عناية فائقة عالمية نوعاً ما. يبدو الأمر كما لو كنا تحولنا إلى صليب أحمر عالمي آخر على نطاق واسع.

والحقيقة هي أنه على الرغم من أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن، فهي تجد نفسها تقوم أساساً بالعمل الإنساني. ولذلك ينبغي أن تقلقنا حقيقة أنه بينما يتسع نطاق العمل في مجال المساعدة الإنسانية تبذل جهود غير كافية لحل الصراعات التي يتضاعف عددها في أرجاء العالم النامي.

ولهذا السبب، من المهم أن تدعو التقارير الخاصة بالمساعدة الإنسانية في حالات الصراع مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته في منع الصراعات وتسويتها - الصراعات التي تولد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

إن الوظيفة الرئيسية للمساعدات الإنسانية تخفيف المعاناة الإنسانية، لكننا اليوم نوسع هذه الوظيفة لتشمل الانتقال إلى التنمية. مفهوم الانتقال إلى التنمية هذا مربك. وقد اعترف بذلك الأمين العام نفسه في أحد تقاريره، وقال إنه يؤدي إلى تفسيرات مختلفة تجعل المساهمات المالية أكثر صعوبة.

خلال توفير التمويل والمساعدات المطلوبين للتغلب على فجوة التمويل القائمة حالياً، وبما يفي بالاحتياجات الإنسانية لهذا الشعب، وأن تتخذ موقفاً حازماً من أية ممارسات تعيق وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها. كما تدعو مصر إلى أن يتضمن تقرير الأمين العام الذي سيُقدم العام المقبل عرضاً تحليلياً لما قامت به الأمم المتحدة من جهود فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة، والصعوبات التي تواجهها في تقديم المساعدات الإنسانية، والأهم من ذلك اقتراحاتها بشأن كيفية حل تلك الصعوبات بما يسمح للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن.

وختاماً، أود التأكيد على أننا نرى أن المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني لا بد أن تُشكل خطوة يتم البناء عليها - فهي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها - فالهدف واضح وهو أن يتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بإقامة دولته المستقلة ذات السيادة والقادرة على النمو اقتصادياً، وهو ما يتطلب أولاً تنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وما تبعهما من قرارات ومبادرات دولية وإقليمية، وهذا يؤكد ترابط المسارين الاقتصادي والسياسي.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن تعازي وفد بيرو للوفد الفلسطيني بوفاة الرئيس ياسر عرفات.

نحن نرى اليوم اتجاهها نحو زيادة العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة. فنحن لا نحمي المدنيين في الصراعات المسلحة فحسب، بل نوفر أيضاً المساعدة عقب الكوارث الطبيعية. وتمثل هذه الجهود جوهر العمل الإنساني. ومع ذلك، نتجه نحو مجالات عمل أخرى تتراوح بين القضايا الجنسانية وعملية الانتقال إلى التنمية، والإيدز.

وفدي مقتنع بأن نشاط الأمم المتحدة الغوثي في حالات الكوارث هو أكثر نشاطات الأمم المتحدة الإنسانية فعالية وأقلها إثارة للجدل. فمع أن المساعدة الإنسانية في حالات الصراع عرّضت المنظمة أحيانا لانتقاد لاذع، وأدت أحيانا إلى تسييس المساعدة الإنسانية، لم يكن الحال كذلك بالنسبة للكوارث الطبيعية. ولم ينس سكان أي منطقة علم الأمم المتحدة يرفرف بعد ساعات قليلة من حدوث زلزال أرضي أو فيضان أو إعصار، كما حدث مؤخرا في حالة الإعصار إيفان والإعصار جين في غرينادا وهايتي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية، وفي حالة الزلازل الأرضية في تركيا وإيران.

من إنشاء مكتب الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث - وهو مبادرة مشتركة بين بيرو وتركيا وبلدان أخرى - إلى إنشاء الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ وفريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، لم يؤد الغوث الإنساني في حالات الكوارث إلا إلى تعزيز مكانة المنظمة. وبوسع المرء أن يقول إن الأمم المتحدة في حالة الكوارث الطبيعية تكون في موقف كله ربح إذا ما قورن بأنشطة المساعدة الإنسانية الأخرى. لهذه الأسباب، دعمت بيرو المبادرة التركية وشاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٥٧/١٥٠، الذي أُنخذ بتوافق الآراء، والذي يهدف إلى تعزيز فعالية وتنسيق مساعدة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية. ونطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نشر ذلك القرار على نطاق واسع، لكي تأخذه البلدان في الحسبان في خططها الوطنية للتصدي للكوارث الطبيعية.

الكوارث الطبيعية اليوم في ازدياد - بخاصة الكوارث الطبيعية ذات الطابع الهيدرولوجي، مثل الأعاصير والفيضانات والزوابع والجفاف والجحافة. ولذلك، يتعين تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يجب أن نقدم دعماً كاملاً لمكتب تنسيق الشؤون

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام حيث يقول إن مفهوم الانتقال إلى التنمية مفهوم مربك. ولكنه مضلل أيضاً، لأنه يجعلنا ننظر أن التنمية قريبة جداً، في حين أن التنمية أصبحت في الحقيقة ضالة منشودة أكثر مراوغة من الدورادو. ووفقاً لتقارير البنك الدولي عن التنمية البشرية وتقرير مؤتمر القمة العالمي المعقود في جنيف، في الـ ٢٣ عاماً الماضية، لم يشهد زيادة في دخل الفرد تتجاوز ٣ في المائة سوى ١٣ بلداً من بين البلدان النامية التي يبلغ عددها ١٤٠ بلداً. ولم تشهد الغالبية العظمى من البلدان النامية أية زيادة في دخل الفرد، أو شهدت زيادة أقل من ٣ في المائة، وهو الحد الأدنى اللازم لبدء التغلب على الفقر.

ولذلك، فإن حالة الاقتصاد العالمي الحالية السيئة ليست تماماً حالة انتقال إلى التنمية. فأكثر من ٤,٨ بليون نسمة - نحو ثلثي البشرية - يعيشون على دولارين اثنين في اليوم. ولذلك فإن إعلان الألفية واقعي؛ إنه لا يهدف إلى التنمية، ولكنه يهدف إلى تخفيف حدة الفقر، وهذا لا يعني نفس الشيء.

لجميع هذه الأسباب، يتفق وفدي تماماً مع الحاجة إلى نهج أكثر واقعية وأكثر تواضعاً في فترة ما بعد تقديم المساعدة، التي ينبغي أن تستمر مدة محدودة فقط بعد حدوث أزمة إنسانية أو كارثة. ولا ينبغي اعتبار مرحلة ما بعد تقديم المساعدة فترة غير عادية للانتقال إلى التنمية، لأنه قد يتم الخلط بين هذا المصطلح ومصطلح بناء الأمة - وهو شيء يصعب تحقيقه ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تثبيط تمويل الأغراض الإنسانية وأغراض إعادة التأهيل، لأنه من الصعب جداً تحديد مدة الانتقال إلى التنمية التي تروغ منها. هذا هو تفسيرنا لاستنتاجات اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية/الفريق العامل المعني بالمسائل الانتقالية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

فضلا عن ذلك، على ضوء خبرة المنظمة الضخمة ومكانتها في ميدان الغوث في حالة الكوارث، ينبغي أن ينشر مكتب الشؤون الإنسانية تقريرا سنويا عن أنشطته المتعلقة بالكوارث الطبيعية، يمكن أن يقيّم فيه خبراته وأن يقدم توصيات لمواصلة تحسين هذه الأنشطة الهامة، التي يتعين توسيعها في المستقبل، نظرا لزيادة تكرار حدوث الكوارث نتيجة للاحتار العالمي.

وختاما، لا يفوتني أن أحیی ذكری جميع الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل كرامة الإنسان، تمشيا مع مسؤوليتهم الإنسانية، وأن أعرب مرة أخرى عن الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلاند، وأن أثنى له النجاح.

السيد موندو (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومتي، أود أن أعرب عن تعازي القلبية للسلطة الوطنية الفلسطينية برحيل الرئيس ياسر عرفات. وتذكر زامبيا خصاله القيادية غير العادية.

وأود أن أحیی الأمين العام على تقاريره الواردة في الوثائق A/59/93 و A/58/293 و A/59/374، المعنية بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويرى وفدي أن هذه التقارير مفيدة جدا. ويحيي وفدي أيضا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلاند، على إحاطته المفصلة عن الموضوع، التي قدمها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتتفق زامبيا مع تقييمه للحالة وتشاطره شواغله المتعلقة بتناقص الموارد التي تقدم لتلبية الطلب على المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. وتتفق مع الرأي الذي مفاده أنه يجب

الإنسانية. كما أن زيادة الكوارث الطبيعية تقتضي بذل جهود منسقة ومشتركة على الصعيد الإقليمي. وقد اعتمدت في الآونة الأخيرة البلدان الأعضاء في جماعة دول الأنديز استراتيجية أنديزية للوقاية من الكوارث والتصدي لها. وستمكنا الاستراتيجية الأنديزية من إدماج الحد من الكوارث، بوصفه سياسة وقائية واستراتيجية إنمائية، في جداول الأعمال الوطنية للبلدان الخمسة الأعضاء في الجماعة. والمواضيع الرئيسية التي يجري تطويرها تتعلق بخمس مجموعات مواضيع من مواضيع استراتيجيتنا، مثل تقوية المؤسسات، ونظم المعلومات والإنذار المبكر، والبحث العلمي والتكنولوجي، والغوث المتبادل في حالة الكوارث، وتثقيف السكان في مجال الوقاية.

يجدر القول إن بيرو استضافت في آب/أغسطس ٢٠٠٤ اجتماعاً للفريق الإقليمي للأمريكتين التابع للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، وكان ذلك الاجتماع يهدف تحديداً إلى تقوية القدرات التقنية على إدارة الكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويحدونا الأمل أن يوفر المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي سيعقد في كوبي في العام القادم، فرصة للعمل على تقليل التعرض للكوارث وأنه سيتمخض عن التزامات ومبادرات إيجابية.

في هذا الصدد، أود أن أبرز ما أشار إليه الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في دعم التصدي للطوارئ الإنسانية. في الحقيقة، من المناسب جدا التفكير في تشجيع مشاركة القطاع الخاص لدعم التصدي للكوارث. وأنا متأكد أن العديد من الشركات التي تعمل في التجارة على صعيد عالمي ستكون مهتمة بالمشاركة. ربما ينبغي لنا تشجيع قيام تحالف بين مشاريع متعددة الجنسيات والأمم المتحدة موجّه لتقديم الغوث في حالة الكوارث.

لجمع ما يقدر بمبلغ ١,٧ بليون دولار لدعم الأنشطة الإنسانية.

وفي هذا المنعطف، أود أن أدلي ببضع عبارات بشأن بلدي، زامبيا، وتجربتنا مع إدارة الإغاثة في حالات الطوارئ. فبعد أعوام من نقص الأغذية، اتخذت حكومتي، خلال الموسم الزراعي لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تدابير ترمي إلى تعزيز الإنتاج الزراعي بغية زيادة الأمن الغذائي في البلد. وشملت تلك التدابير، ضمن أمور أخرى، بدء برنامج لدعم الواردات الزراعية يستهدف الأعضاء الضعفاء في مجتمعاتنا من خلال توفير المدخلات الزراعية، وبدء مشاريع لدعم الإنتاج الزراعي الموجه إلى التصدير وتطوير مصائد الأسماك وتعزيز مشاريع الري. وأدت تلك المشاريع إلى المزيد من تعزيز قدرات البلد. ويسرني أن أقول إنه، بناء على تلك السياسة الزراعية، انتقلت زامبيا من نقص الإنتاج إلى تحقيق فائض، بإنتاج يقدر بـ ١,١٢ مليون طن متري من الذرة الصفراء في الموسم الزراعي لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ومن خلال مكتب منسق الشؤون الإنسانية، يود وفدي أن يناشد الأمين العام دعم بناء قدرات زامبيا بغية تمكينها من الاستجابة للحالات الإنسانية.

في أيار/مايو هذا العام، أعلنت حكومة جمهورية زامبيا وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه كارثة وطنية. ويؤثر الوباء في معظم الحالات على الفئات العمرية المنتجة في مجتمعنا. وينبغي مجابهة المرض بنفس القوة التي تجابه بها الأمراض الأخرى. وبناء على ذلك، فإن حكومتي ستستمر في التعويل على المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم لدحر تلك الآفة.

وفي الختام، يقدر وفدي عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي أبرزها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في تقريره. ويتوقف الأمر الآن

تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص الباقين على قيد الحياة من الإبادة الجماعية في جمهورية رواندا وغيرها من الأماكن. وبغية إبراز هذا البند من جدول الأعمال، فإن وفدي يرى أنه ينبغي أن يستمر تناول هذه المسألة في الجلسات العامة للجمعية العامة.

كما أننا نؤيد البيان الذي أدلت به قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونظرا لزيادة الطلب في جميع أنحاء العالم على المساعدة الإنسانية، فإن الأمر الذي يحظى بأهمية أساسية هو وضع نهج منسق فيما يتعلق بكيفية إيصال تلك المساعدة، بغية ضمان عدم تداخل البرامج وإمكانية خفض التكاليف.

ونظرا للعديد من العوامل التي ينطوي عليها تنفيذ الأنشطة الإنسانية، فإن من الحتمي ممارسة استراتيجية مثلى وشاملة للتعاون بغية تحقيق النتائج المرجوة. ويحقق التنسيق الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يشيد بمجهود مكتب منسق الإغاثة الطارئة خلال العام الماضي، على النحو المحدد في تقاريره.

ولئن كان توفير الموارد المالية والمادية أمرا ضروريا لإيصال المساعدة الإنسانية، فإن نجاح تلك المساعدة يتوقف بقدر كبير على مواتاة البيئة. ويدرك وفدي العديد من التحديات التي يجري في ظلها إيصال الإغاثة الطارئة، وخاصة في حالات الصراع. ولذلك السبب تشكل سلامة الموظفين وحمايتهم أمرا هاما. ويجب أن تكون تلك الحماية مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ونناشد الدول الأعضاء أن تتعاون مع الأمم المتحدة لضمان سلامة المساعدة الإنسانية والموظفين الميدانيين.

لقد أسفر الاضطراب المستمر في جميع أنحاء العالم عن تزايد الطلب على المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بتوجيه الأمين العام نداء إلى الدول الأعضاء

في التقرير (A/59/332) للأمين العام، ينبغي للموظفين الإنسانيين أن يراعوا الممارسات الأمنية المقبولة محليا بشكل عام وأن يكونوا حساسين حيال العادات والتقاليد المحلية.

ولقد أصبحت حماية المدنيين في الصراع المسلح مؤخرا ضمن المشاكل التي تحظى بالأولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي. وبالرغم من الطائفة الكاملة من الصكوك الدولية الحالية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ما زال المدنيون الأبرياء - بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والذين ينتمون إلى ما يشار إليه عادة بالفئات الضعيفة - هم أول المتأثرين في الصراع المسلح. وتستدعي الحالة المتعلقة بحماية المدنيين اتخاذ تدابير منتظمة ومنسقة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان مشكلة حماية المدنيين، التي لها بُعد من أبعاد حقوق الإنسان وبُعد إنساني على حد سواء. ومن الواضح أن العنصر الإنساني الآن مطلوب بقدر كبير، وخاصة بوصفه عنصرا لاستراتيجية شاملة ترمي إلى منع نشوب الأزمات، فضلا عن مختلف المراحل للتسوية بعد انتهاء الصراع. ولا شك أن العمل الإنساني ينبغي أن يستند إلى قواعد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية الأساسية. وتتوقف فعالية العمل الإنساني بقدر كبير على كيفية ترسيخه في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التسوية السياسية.

وما زال بناء السلام بعد انتهاء الصراع والتوطين وتحديد أولوية مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية تشكل مسائل ملحة. ونحن نرى أن الانتقال الفعال والسلس إلى التنمية يشكل أساس النجاح للمجتمع الدولي ولجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع ولإرساء قاعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الديناميكية.

ونعتقد أنه في مرحلة نشر عملية إنسانية ينبغي إيلاء اهتمام لوضع وبرمجة عناصر في المساعدة تستهدف التنمية. ويتطلب

على الدول الأعضاء في أن توفر الموارد المطلوبة لمجابهة الأزمات الإنسانية التي تلوح في الأفق في جميع أرجاء العالم.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن أصدق تعازي لقيادة الشعب الفلسطيني وأسرة الرئيس عرفات بمناسبة وفاة الرئيس عرفات.

ويشيد الاتحاد الروسي بأنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وننوه بالدور القيادي الذي يضطلع به في تلك العملية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونشدد بشكل خاص على المساعي الرامية إلى تعزيز كفاءة الآليات والأدوات الخاصة بالتنسيق مع الأخذ في الحسبان الأنشطة الإنسانية الجديدة التي تتصل، في المقام الأول، بالتهديد الإرهابي العالمي المتزايد والأخطار التي يتعرض لها العاملون الإنسانيون في الميدان.

وقد أصبحت مشكلة كفالة السلامة البدنية للموظفين الإنسانيين مؤخرا أمرا ملحا على نحو خاص. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة في ذلك المجال وفقا لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. كما أننا نعتبر أن من الضروري العمل على إيجاد نطاق أوسع لحماية موظفي الأمم المتحدة عن طريق استكمال البروتوكول الملحق بالاتفاقية. ونلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتطوير إطار عام لإقامة علاقات بين المنظمات الإنسانية والعسكرية في الحالات المعقدة للطوارئ. ومن الحيوي التشديد على أنه، في السعي إلى الاستجابة الكافية للتحديات والتهديدات الجديدة، ينبغي أن يسترشد المجتمع الإنساني باستمرار بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة. وفي الوقت نفسه، كما جرى التشديد من فوره

وخطه عمل يوكوها ما من أجل عالم أكثر أمناً. ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط في التحضير للمؤتمر ويقدم إسهاماً ملموساً في تنظيمه.

إن المهمة الرئيسية هي التحسين الإضافي لأدوات جمع الأموال وفي الوقت ذاته توسيع قاعدة المانحين. وتظل النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الآلية الرئيسية في هذه العملية. وينبغي التحسين الإضافي لعملية إعدادها وهيكلها. علاوة على ذلك، ما زال عدد كبير منها يفتقر إلى الموارد. وفي هذا الصدد، من المفيد توفير المرونة لهذه النداءات مما يسمح للمانحين غير التقليديين، بمن في ذلك المانحون المستعدون لتقديم المساعدة الإنسانية النوعية، بزيادة مشاركتهم في التعاون الإنساني الدولي.

وتشيد روسيا بجهود الأمم المتحدة لاسترعاء انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل ما تُسمى حالات الطوارئ المنسية. ونشاط الرأي في أن مثل هذه الحالات تتسبب في معاناة إنسانية لا تقل عن المعاناة في الحالات التي يتابعها المجتمع الدولي عن كثب. إننا ما زلنا نقدم إسهاماً في المساعدة الإنسانية في العديد من بلدان العالم. وكما كان الحال في العام الماضي، قدمنا المساعدة الإنسانية إلى إثيوبيا، إريتريا، إيران، الصين، الجزائر، إكوادور، طاجيكستان، قيرغيزستان، جورجيا، مولدوفا، وقدمنا مساهمات طوعية إلى برنامج الأغذية العالمي من أجل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنغولا، وإلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل منطقة الجنوب الأفريقي. بمبلغ ١١ مليون دولار ومليون دولار على التوالي. وسنبقى في العام المقبل على إسهامنا في برنامج الأغذية العالمي. بمبلغ ١١ مليون دولار. وتثبت هذه الأرقام أيضاً أن بلدنا يسترد تدريجياً قدرته على المنح.

كل هذا استجابة وافية بالغرض ومنسقة من المجتمع الدولي، وتؤدي فيها الأمم المتحدة الدور الرئيسي.

ونلاحظ تفاعلاً متزايداً بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن فيما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أن هذا سيساعد هيئات منظومة الأمم المتحدة على موازنة وتنسيق جهودها في هذا المجال.

وثمة احتياج متزايد في الوضع الراهن إلى التنبؤ بحالات الطوارئ، واتخاذ التدابير الوقائية، وضمان الاستجابة حسنة التوقيت من جانب الوكالات الإنسانية الوطنية والدولية على حد سواء. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم التدابير الوافية بالغرض بالتعاون مع الحكومات الوطنية لتعزيز آليات التخطيط لحالات الطوارئ.

ونحن ندعم الجهود المستمرة لتعزيز الأنظمة الوطنية للإنذار المبكر ولتقييم الأضرار وللمحد من آثار الكوارث الطبيعية. وينبغي لكل هذا أن ييسر إنشاء شبكة عالمية للإنذار العاجل عند وقوع حالات طوارئ كبرى بغية ضمان التنسيق بين وكالات الإنقاذ الوطنية وتعديل الآليات مما يسمح بالاستخدام الفعال للقدرة الوطنية الكامنة في عمليات الإنقاذ الدولية.

ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ونعتبر الالتزام بأغراضها مطلباً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في بلدان ومناطق العالم الضعيفة. ونرحب بالعمل الذي قامت به أمانة الاستراتيجية من أجل الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في كوبي. ونعتقد أنه ينبغي أن يصبح المؤتمر مرحلة هامة في الجهود الدولية المبذولة للحد من خطر الكوارث، وللتحسين الإضافي لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال تقييم عالمي لتنفيذ استراتيجية

لقد اكتسبت الأمم المتحدة سلطتها السياسية والأخلاقية في العالم من خلال الأنشطة الإنسانية إلى حد كبير. ولدينا الإمكانيات للمزيد من تعزيز دورها في العالم.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق ببرنامج العمل الخاص بالجلسة العامة للجمعية العامة أود أن أعلن ما يلي. في صباح الثلاثاء، الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ستعقد الجمعية العامة في البند ١٦٣ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان". قائمة المتكلمين بشأن هذا الموضوع مفتوحة الآن أمام الراغبين في التسجيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.